

مؤقت

مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٣٤٢

الجمعة ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هيلر (المكسيك)

الأعضاء: الاتحاد الروسي السيد تشوركين
أوغندا السيد روغوندا
البرازيل السيد موييتي
البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
تركيا السيد أباكان
الصين السيدة غو زياومي
غابون السيد مونغاراموسوتسي
فرنسا السيدة لوفراي دو إيلين
لبنان السيد عساف
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد بارهام
النمسا السيد ماير - هارتغ
نيجيريا السيد لولو
الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أندرسون
اليابان السيد تاكاسو

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني
الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room U-506



المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2010/270)

رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/2010/259)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحكمة الدولية لحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

الحكمة الجنائية الدولية لحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالة مؤرخة ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الدولية لحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ (S/2010/270)

رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لحكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي، المرتكبة في إقليم رواندا، والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة، بين ١ كانون

الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤
(S/2010/259)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي صربيا ورواندا وكرواتيا وكينيا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي دنييس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والسيد سيرج براميرتس، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقتين التاليتين S/2010/270، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة

والمداولات والمشاورات ضرورة مراعاة التزامات القضاة والموظفين تجاه القضايا الأخرى.

يجب التأكيد على أن الجدول الزمني للمحاكمات الذي تضعه المحكمة ليس كوضع جدول زمني لحافلة نقل. وعلى الأكثر، هو جدول متوقع عرضة للتغيير باستمرار تبعاً للمسار الذي تأخذه المحكمة. وتُقدر تواريخ الإنجاز المتوقعة في الجدول الزمني للمحاكمات بناءً على العوامل التي تخضع لسيطرة المحكمة. ولكن تنشأ عوامل غير متوقعة خارجة عن سيطرة المحكمة، مما يؤدي إلى تأخير لا مفر منه. فعلى سبيل المثال، كان من المستحيل أن نتوقع وفاة المحامي الرئيسي في قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش؛ أو القرار المفاجئ الذي اتخذته شيشلي في هذه المرحلة بتعيين وكيل دفاع له أو التنازع القضائي الواسع النطاق الذي أثارته قضية "غوتوفينا وآخرون" بسبب التحقيقات التي أجرتها الحكومة الكرواتية أو الالتباس الذي قدمه الادعاء لتعديل لائحة الاتهام بإضافة تهم جديدة ذات شأن عشية المحاكمة، كما حدث في قضية توليمير.

لكن الأهم من ذلك أنه لم يكن من المتوقع أن تكتشف السلطات الصربية أدلة جديدة في قضية برليتش وآخرين وقضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش، وقضية ستانيشيتش وزوبليانين وقضية كاراجيتش وقضية شيشلي، وأعني، الدفاتر العسكرية الـ ١٨ لراتكو ملاديتش التي يُزعم أنه كتبها خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٥. إن اكتشاف ذلك الدليل الجديد قد يؤثر بشكل كبير على مواعيد الإنجاز المتوقعة لسبعة من المحاكمات التسع الجارية. وبالتالي، لا بد لي من التأكيد على أن الجدول الزمني الحالي هو جدول متوقع قابل للتغيير.

والسبب الآخر الهام جداً للتأخر في الجدول الزمني الذي وضعته المحكمة للمحاكمات هو المعدل المخيف

٣١ أيار/مايو ٢٠١٠ من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و S/2010/259، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات إعلامية يقدمها رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ورئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعيان العامان لهاتين المحكمتين الدوليتين.

أعطي الكلمة الآن للقاضي باتريك روبنسون.

القاضي روبنسون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أقف أمام مجلس الأمن اليوم بصفتي رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة أنني أقوم بذلك في ظل رئاسة المكسيك. وأهنئ المكسيك على توليها رئاسة المجلس، وأشكر الرئيس على الاهتمام الذي يوليهِ للمسائل المتعلقة بالمحكمة.

كما يشهد تقرير تحقيق استراتيجية الإنجاز (انظر S/2010/270)، واصلت المحكمة العمل بأكثر قدر ممكن من الفعالية والسرعة ووفقاً لأعلى معايير الإجراءات القانونية الدولية. وبدأت المحكمة الآن جميع المحاكمات المعلقة على جدول أعمالها وأجرت ١٠ محاكمات في وقت واحد في قاعات المحكمة الثلاث التابعة لها. وقد تمكنت من فعل ذلك، بمضاعفة عدد القضاة والموظفين بحيث يعملون في أكثر من قضية في الوقت نفسه، في جملة أمور.

ومع ذلك، فإن هناك تأخيراً كبيراً في الجدول الزمني للمحاكمات. وهناك أسباب وجيهة ولا مفر منها لذلك التأخير، ويحدد التقرير بوضوح جميع العوامل فيما يتعلق بكل محاكمة التي أدت إلى تقديرات منقحة للإنجاز. ولن يُفاجئ المجلس بأن يعلم أن مضاعفة عدد القضاة والموظفين من العوامل المساهمة. ومما عقّد تحديد مواعيد جلسات الاستماع

الأمم المتحدة، تعيّن عليّ أن أعمل.متمتهى الجهد لكفالة احترام ذلك الحق. قيل في البداية إن موظفينا مستثنون لأنهم موظفو مؤسسة تابعة للأمم المتحدة ولهم ولاية محددة وليسوا موظفين تابعين للأمم المتحدة. وعقب إجرائي تحركاً مكثفاً ضد هذا التمييز في حق موظفينا، بات الآن حقهم في نيل عقود دائمة موضع احترام. لكنني أحشى أن يعاني موظفونا في نهاية المطاف من التمييز ومن حرمانهم عقوداً دائمة على أسس تمييزية. وأحث المجلس على مساعدة المحكمة في كفالة ألا يحدث ذلك، لأن من شأنه ألا يلحق ضرراً كبيراً بموظفينا فحسب، وإنما يترك آثاراً عميقة على قدرة المحكمة على إنجاز ولايتها في أسرع وقت ممكن، ذلك أن الموظفين سيواصلون التخلي عن وظائفهم.

والتدبير الثاني الممكن اتخاذه يتعلق بقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣ الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي يأذن للمحكمة بتقديم عقود إلى الموظفين تتماشى مع تقليل عدد المناصب وجدول مواعيد المحاكمات المعمول بها. وهذا التدبير اتخذته الجمعية العامة بغية إتاحة المجال للمحكمة بتوفير قدر من الأمان الوظيفي للموظفين. وتمثلت خلفية هذا القرار في أن المحكمة كانت قد اقترحت تقديم مكافآت للإبقاء على الموظفين. تم رفض ذلك، وبدلاً منه اعتمد القرار ٢٥٦/٦٣ تدبيراً غير مالي. لكن هذا التدبير لم ينفذ لأن المسؤولين عن الميزانية في الأمم المتحدة لا يعتبرون أن بإمكان المحكمة أن تقدّم عروضاً إلى الموظفين لا تحظى بموافقتهم عليها.

ومثلما أذكر في التقرير، عندما استرعى اتحاد موظفي المحكمة انتباهي لهذا القرار، توجهت إلى لجنة الخدمة المدنية الدولية - التي كانت معنية بالعملية المفضية إلى اتخاذ القرار - وإلى أعضاء اللجنة الخامسة وطلبت منهم أن يفسروا لي معنى القرار. وقال لي كل شخص استشرته إن القرار يسمح للمحكمة بتقديم عقود تتماشى مع جدول

لتناقص الموظفين، بالإضافة إلى أنه طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المحكمة ١٠ محاكمات في وقت واحد، بعدد موظفين يكفي لإجراء ست محاكمات. وقد أوجد ذلك عبئاً هائلاً على كاهل كل من الموظفين والقضاة، وأصبح ذلك عبئاً أكبر بسبب الرحيل المستمر لموظفي المحكمة ذوي الخبرة العالية سعياً وراء فرص عمل أكثر أمناً. إن تناقص الموظفين والحاجة الماسة لاتخاذ إجراءات عاجلة من أجل وقف ذلك التناقص هما عاملان شددت عليهما مراراً وتكراراً إلى أقصى درجة في إحاطاتي الإعلامية السابقة التي قدمتها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. وبكل صراحة، أنا في حيرة بشأن ما قد يتعين عليّ فعله أو قوله لأسترعي انتباه المجلس إلى هذه المسألة.

وأؤكد من جديد أن موظفي المحكمة يتركونها بأعداد كبيرة - ثلاثة موظفين كل خمسة أيام - بحثاً عن قدر أكبر من الأمان الوظيفي مع مؤسسات أخرى، وغالباً في إطار الأمم المتحدة نفسها. ولذلك لا بد لي من تحذير المجلس من أن هذا العامل، وكما يوضح التقرير، يؤثر سلباً على سرعة إنجاز جميع المحاكمات التي نجرها باستثناء محاكمة واحدة. وستزداد الحالة سوءاً. وسيتم تأخير المحاكمات أكثر بسبب تناقص الموظفين.

ثمة تدابير يمكن اتخاذها. التدبير الأول هو منح عقود دائمة لموظفينا، الأمر الذي من شأنه أن يوفر لهم الحافز للبقاء مع المحكمة حتى إنجاز عملهم. وسيكون لديهم الأمان عندما يعلمون أنه إذا تعذر على الأمم المتحدة أن توفر لهم منصباً آخر بحلول موعد انتهاء ولايتهم، فسيجري التعويض عليهم بحيث يتسنى لهم الوقت الكافي لإيجاد وظيفة أخرى. وأعلم من خلال تكلمي مع الموظفين أن من شأن منح عقود دائمة أن يمثل لهم حافزاً هائلاً للبقاء في المحكمة إلى حين إنجاز عملهم. ولكن في حين أن العديد من موظفينا يحتفظون بحقهم في أن تعطى لهم عقود دائمة وفقاً لقواعد وأنظمة

النوع الذي ينص عليه القرار للمساعدة في الإبقاء على الموظفين، فإن تواريخ إنجاز عمل المحكمة ستتأخر أكثر فأكثر في المستقبل. نريد من مجلس الأمن أن يساعدنا من خلال استعمال ما يملكه بدون شك من تأثير ووزن داخل الأمم المتحدة. وينبغي للمجلس أن يعتمد بياناً يعترف بالمشكلة التي تواجهها المحكمة في الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة في هذا الوقت، ويطلب إلى جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الإدارة، أن تتخذ تدابير ملائمة للاحتفاظ بالموظفين.

والتدبير الثالث الذي يمكن اتخاذه لمساعدة المحكمة في الإبقاء على موظفيها وبالتالي إنجاز عملها هو منحة نهاية الخدمة التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية، الأمر الذي ما زال عالقاً في اللجنة الخامسة. وأخيراً، إن النظام الجديد للتعاقد المتواصل وإدخال موظفي المحكمة في ذلك النظام من شأنه أن يكون له تأثير مفيد هائل على احتفاظ المحكمة بموظفيها الأساسيين.

هذه كلها مسائل أعمل جاهداً لأجلها بصفتي رئيس المحكمة، لكن بغية أن تحرز المحكمة النجاح، فهي بحاجة إلى دعم سياسي قوي. وأحث المجلس على اتخاذ تدابير الآن وكفالة معالجة هذه المسائل. ولا يسعني إلا أن أكرر تحذيري من أن عدم اتخاذ إجراء فوري بشأن معدل تناقص الموظفين في المحكمة سيكون له آثار عميقة بالنسبة إلى قدرة المحكمة على إنجاز ولايتها في أسرع وقت ممكن. والحالة ستزداد سوءاً.

وإزاء التأخير في مواعيد المحاكمات، اتخذت المحكمة تدابير فورية لإجراء أكثر ما يمكن من محاكمات للتخفيف من أثر هذا التأخير. وأعدت إنشاء الفريق العامل المعني بتسريع المحاكمات بهدف إجراء مراجعة ثالثة لممارسات المحكمة، وتقييم ما إذا كان بالإمكان تنفيذ تحسينات أخرى

مواعيد المحكمة. وهذا ما يأذن به القرار بوضوح على ما يبدو، لكن المحكمة لا يسعها أن تنفذه بدون إذن واضح من مكتب المراقب المالي لأن المسؤولية المالية المعطاة إلى كاتب المحكمة ليست سوى سلطة تفويضية.

أسأل الآن: كيف يمكن للجمعية العامة، وهي الجهاز الرئيسي لهيئة مثل الأمم المتحدة ذات العضوية العالمية، أن تتخذ قراراً لا غموض في نصه ومقصده، وعلى أساسه تخطط المكونات التابعة لها من قبيل المحكمة، ليقول مسؤولو الميزانية في نيويورك إن القرار لا يعني ما يقوله بوضوح؟ إن المحكمة تتعرض لمنتهى الضرر نتيجة هذا الإجحاف في الأمم المتحدة. ليس باستطاعتها أن تقدم عقوداً تتماشى مع جدول مواعيد المحكمة المعمول به، وبالتالي يتعذر الإبقاء على الموظفين المهمين. وما هو سيء في النتيجة أن الأمم المتحدة لن تتمكن من تنفيذ قرار الجمعية العامة وفقاً لتفسيره الواضح. ولا بد أن يخلف هذا الأمر عواقب على إدارة وفعالية المنظمة بأسرها.

لقد أخبرنا الآن مسؤول رفيع المستوى أن القرار يعني أن باستطاعة المحكمة تقديم عقود، لكن عليها أن تفعل ذلك في إطار الأموال المخصصة في الميزانية. بيد أن المحكمة كانت قادرة دوماً على القيام بذلك، وقرار الجمعية العامة ليس ضرورياً لكي يبلغ المحكمة بما تستطيع أن تفعله، وهي التي كانت تفعله على الدوام. ولعل حالة الارتباك هذه تكون مضحكة ومدعاة للبهجة إن لم تخلف عواقب وخيمة ومؤلمة بالنسبة إلى عمل المحكمة في هذه المرحلة الهامة من حياتها.

المطلوب الآن إيجاد حل عملي لإخراجنا من الفوضى المؤسسية التي وجدنا أنفسنا فيها، بين الجمعية العامة والإدارة. وأطلب إلى مجلس الأمن أن يساعد المحكمة قدر استطاعته في التوصل إلى حل يتعلق بتفسير وتنفيذ قرار الجمعية العامة، حيث من المؤكد أنه في غياب تنفيذ تدبير من

لديهم محاكمات ابتدائية ومحاكمات استئناف مستمرة في ذلك الوقت، وفقاً للمشاريع التي قدمتها للمجلس من خلال رسالتي إلى الأمين العام، ومنح ولايات حتى عام ٢٠١٤ بالنسبة لبقية قضاة الاستئناف. وببساطة من غير المنطقي أن تخصص قضايا لنظر القضاة فيها بينما يستمر النظر فيها لفترة أطول من ولايات القضاة.

في الختام، أود أن أكرر أننا في المحكمة مكرسين لإتمام العمل المنوط بنا. ليسود السلام والعدالة والمصالحة منطقة يوغوسلافيا السابقة. نحن في المحكمة قبلنا هذه المسؤولية من مجلس الأمن لأننا نؤمن بهذه الرسالة. ومهما يكن من أمر، نحتاج إلى زيادة الدعم من الهيئة الأم، أي مجلس الأمن. إننا نتشبت بقشة وبحاجة إلى قيام أعضاء المجلس بإلقاء طوق النجاة إلينا. وعليّ أن أقول هذا بمنتهى الصراحة، فعدم مساعدتنا بتدابير الاحتفاظ بالموظفين سيكون له مردود عكسي لأن المحاكمات ستستغرق وقتاً أطول. والطعون ستستغرق وقتاً أطول، ومن ثم، سيتمدد عُمر المحكمة لوقت أطول بكثير.

لذلك، أناشد المجلس أن يعمل بهمة مع الهيئات الأخرى ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة من أجل القيام على جناح السرعة باتخاذ تدابير مجدية للاحتفاظ بالموظفين، وبالتحديد بالطرق التي ذكرتها هنا اليوم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر القاضي باتريك روبنسون، على إحاطته الإعلامية، والآن أعطي الكلمة للقاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي بارون (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتهنئة ممثل المكسيك على تولي بلده الرئاسة الحالية لمجلس الأمن. وأتمنى لكم، سيدي، رئاسة ناجحة.

في عملنا. وقدم الفريق العامل تقريره في ٢١ أيار/مايو وأوصى بعدد من الإصلاحات في إجراءات المحكمة. وبحث القضاة هذه الإصلاحات بتاريخ ٧ حزيران/يونيه في جلسة عامة استثنائية انعقدت خصيصاً لذلك الغرض. ويعكف القضاة الآن بنشاط على إدراج هذه الإصلاحات في محاكماتهم الجارية. وألاحظ أن مشكلة تناقص الموظفين كبيرة جداً، بحيث أن الفريق العامل أعرب في تقريره عن بالغ قلقه إزاء ما يتركه تبديل الموظفين من أثر على سرعة المحاكمات وعلى قدرة دوائر المحكمة على النظر في الأدلة والطلبات المتعلقة بالقضايا التي تنظر فيها. أوصى الفريق العامل بأن تعمل إدارة المحكمة كل ما بوسعها للإبقاء على الموظفين ذوي الخبرة.

وثمة مسألة أخرى، أ طرحها أمام المجلس، ألا وهي تعويض الضحايا. وحتى تساهم العدالة في إحلال سلام دائم في يوغوسلافيا السابقة، لا ينبغي لها أن تكون انتقامية؛ بل يجب أن تكون إصلاحية. إن المحكمة الجنائية الدولية والـ ١١١ دولة التي صادقت على نظام روما الأساسي تقبل أهمية تعويض ضحايا جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية، وأقر بأنه لا بد للأمم المتحدة من أن تفعل الشيء نفسه. لذلك أهيب بمجلس الأمن أن يتصرف وأن يُنشئ من دون مزيد من التأخير، كما فعلت المحكمة الجنائية الدولية، صندوقاً استثمارياً لضحايا الجرائم ضمن اختصاص المحكمة لإكمال المحاكمات الجنائية لدى المحكمة بتوفير الموارد اللازمة للضحايا من أجل إعادة بناء حياتهم. أما المسألة النهائية التي أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إليها فهي ولاية القضاة، وهي مسألة مُعلّقة حالياً أمام المجلس. إن قضائنا شأنهم شأن الموظفين بحاجة إلى الأمان الوظيفي، وأناشد المجلس أن يأخذ في الحسبان الفوائد التي تعود على استراتيجية إنجاز عمل المحكمة من منح ولايات حتى ٢٠١٣ في ما يتعلق بالقضاة الذين ستكون

إن تخطيطنا لبقية هذا العام وبداية عام ٢٠١١، يركز على صياغة الأحكام في جميع القضايا المتبقية، بالإضافة إلى عمل المحاكمة الجاري. والحكم المتوقع صدوره في عدة قضايا قبل نهاية عام ٢٠١٠ سوف يقلص من عبء العمل في المحاكمات المتبقية ويتيح الوقت لبعض من قضائنا للاستماع إلى شهادات خاصة مشفوعة بالقسم للمحافظة على الأدلة ضد المتبقيين من المتهمين الفارين من ذوي المناصب العليا. وتتوقع أيضا عدة إجراءات تتعلق بازدرء المحكمة؛ والتحقيقات جارية وقد تفضي إلى محاكمات تصل إلى ست قضايا.

وبالطبع، أدرك جيدا عدم إمكانية التنبؤ ببعض العوامل التي تؤثر في الجدول الزمني القضائي، ولكننا نعتقد أنه يمكن خلال السنة المقبلة تحقيق هدفنا المتمثل في الانتهاء من المحاكمات الابتدائية بناء على عبء العمل الحالي. وبالنسبة للتعويض في الأحكام، فهذا يعني الإبقاء على هدف الإنجاز إلى نهاية عام ٢٠١٣ في ما يتعلق بالقضايا التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ومع ذلك، وكما فعل زميلي، عليّ أن أسترعي انتباه المجلس مرة أخرى إلى الحالة الصعبة المتعلقة بالموظفين في المحكمة وإمكانية أن تؤدي هذه الحالة الصعبة إلى مزيد من التأخيرات. وقد ذكرت هذا من قبل. إن ارتفاع معدل تبديل الموظفين والصعوبات القائمة في التوظيف في دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام من بين العقبات الرئيسية أمام تحقيق أهدافنا في إصدار الأحكام بشأن القضايا المتبقية. وقد تكلمت في تقرير الخطي عن استراتيجية الإنجاز وعن رحيل ١٥٤ موظفا خلال العام الماضي. وبالنسبة لدوائر المحكمة وحدها، فقد بلغ عدد الموظفين الذين تركوا ٢٤ - تقريبا نصف المستوى الحالي لموظفينا.

اليوم، أتشرف بأن أعرض على أعضاء مجلس الأمن التقرير الثالث عشر لاستراتيجية الإنجاز (S/2010/259) للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. أود أن أبدأ بالإعراب عن امتنان المحكمة بأسرها إلى حكومات أعضاء مجلس الأمن، وإلى الأمانة العامة، على ثقتها ودعمها المستمرين على جميع المستويات طيلة الشهور الستة الماضية.

ومنذ أن تكلمت في المجلس في المرة الماضية، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. (انظر S/PV.6228)، أصدرت المحكمة حكمن ابتدائيين وحُكمين من أحكام الاستئناف. والآن انخفض عدد الأحكام المتبقية التي يتعين إصدارها على المستوى الابتدائي إلى ١٣ حكما، وتتوقع قبل نهاية عام ٢٠١٠ صدور أحكام في سبع محاكمات تتعلق بـ ١٥ متهما. أما الأحكام الستة المتبقية والمتعلقة بـ ١١ متهما، فستصدر خلال عام ٢٠١١. وثمة محاكمتان من المحاكمات الثلاث الجارية حاليا ومحاكمتان لم تبدأ بعد سوف تستمر إلى عام ٢٠١١.

أما القضيتين المتهم في كل منها شخص واحد، وحاليا في مرحلة تقديم الأدلة، أي محاكمتي نغيرابيتوار ونزابونيماننا، فنستغرقان وقتا أطول بكثير من المتوقع مع أحكام متوقع الآن صدورها الآن في النصف الثاني من العام المقبل. أود أن أركز على سببين رئيسيين للتأخير في الانتهاء من مرحلة تقديم الأدلة. أولا، إن المشاركة الموازية للقضاة في عدة محاكمات أخرى، تجعل من الصعب جدا، تحديد موعد للمحاكمة في حالة حدوث تأخيرات غير متوقعة. أما السبب الثاني والمهم فهو مقتضيات المحاكمة العادلة - وفي الحالتين المرتبطتين، في جملة أمور، بالدفاع من حيث عدم وجود المتهمين في مكان الجريمة عند وقوعها، الأمر الذي يقتضي تعاون دولة عضو.

لقد طلبت من الأمين العام أن يعرض عليكم عدة طلبات. وفي ظل الجدول الزمني المنقح للمحاكمات فإن فترة ولاية جميع قضاتنا، عدا اثنين منهم، تتطلب التمديد. وعلاوة على ذلك، تواجهنا مشكلة خاصة في المحكمة بسبب قلة القضاة الدائمين الذين لا يكفي عددهم لملء الوظائف الرئيسية وبخاصة الرئيس ورئيس القضاة في الدائرة الابتدائية العام القادم. كما أننا، إذا أردنا تحاشي وقوع مزيد من التأخير، سنكون بحاجة إلى تعيين طاقم جديد من القضاة المخصصين في حالة وقوع اعتقالات جديدة أو الغياب غير المتوقع للقضاة العاملين حالياً.

فيما يتعلق بشروط خدمة القضاة المخصصين، فإنني أرحب بقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٤ الذي قررت فيه أن يتم النظر في هذه المسألة، بوصفها من الأولويات، في الدورة الخامسة والستين هذا الخريف. إن الغالبية العظمى من القضاة في المحكمتين الجديديتين ستكون من القضاة المخصصين وهم أيضاً الذين سيقومون بالجزء الأكبر مما تبقى من الأعمال في مجال المحاكمات. إنني واثق من أن الجمعية العامة ستقر بأهمية مساواة شروط خدمتهم مع القضاة الدائمين ليس فقط من باب الإنصاف بل أيضاً، وعلى الأخص، لمصلحة استراتيجية الإنجاز.

وأتطرق الآن إلى آخر المسائل الهامة وهي مسألة تعاون الدول. سأبدأ بالأخبار الطيبة وهي أن أحد الأشخاص الذين برئت ساحتهم مؤخراً قد أعيد إلى منطقته في آذار/مارس ٢٠١٠ للاستقرار فيها. بيد أن ثلاثة آخرين لا يزالون حتى اليوم، رغم الجهود المضنية التي بذلها أمين سجل المحكمة، في منازل سرية في أروشا، وقد مضى على أحدهم وهو السيد أندريه نتاغويرورا زهاء الأربعة أعوام منذ تأكيد براءته من قبل دائرة الاستئنافات. إن المحكمة تناشد أعضاء المجلس مرة أخرى تقديم الدعم في هذا الصدد، فقبول حكوماتهم بالسماح لهؤلاء الرجال الذي تمت تبرئتهم

لنأخذ، كمثال، واحدة من القضايا التي تضم عدة متهمين، ما يسمى بالمحاكمة العسكرية. هذا النوع من المحاكمات يتطلب ٣٩٥ يوماً من الجلسات. لقد استمعت الدائرة الابتدائية إلى ٢١٦ شاهداً وقبلت ٩٦٥ من المعروضات الجنائية. إن المعرفة الوثيقة بالأدلة، التي تغطي عدة آلاف من الصفحات من المحاضر، أمر لا غنى عنه لأي شخص مسؤول عن صياغة الأحكام. وبالنظر إلى تلك الأرقام، يمكنكم أن تتصوروا تداعيات ترك أعضاء فريق الصياغة، بمن فيه منسق الأحكام، وظائفهم قبيل أشهر معدودة من التاريخ المتوقع للنطق بالحكم.

إن المحكمة تعمل جاهدة على الحد من التأخير الداخلي لملء الوظائف الشاغرة ولكن، وحتى بافتراض أن نبذل قصارى جهدنا في ذلك وأن نجد البديل لشاغل الوظيفة الحالي فور تركه لها، لا يمكن واقعياً لأي أحد أن يستوعب، أو تستوعب، الكم الهائل من الأدلة الخاصة بالقضية في أقل من بضعة أشهر. والأمر نفسه ينطبق على محكمتين عسكريتين أخريين. لذا فإن التأخير في النطق بالأحكام أمر لا مفر منه.

لعل المجلس يرى أن يصدر بياناً يعلن فيه تفهمه للصعوبات التي تكتنف الاحتفاظ بالموظفين وتعيين موظفين جدد في المحكمة، ويحث فيه على مزيد من التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة للتصدي لتلك المشاكل.

لقد قدمت المحكمة هذا الأسبوع إلى المراقب المالي التقديرات المنقحة لما تبقى من ميزانية العام ٢٠١٠-٢٠١١. إن التأخير الذي أشرت إليه لتوي سيتطلب موارد إضافية لمعالجته. إنني أناشد أعضاء المجلس أن يدركوا حقيقة أن مدناً بالموارد اللازمة الآن سيحول دون المزيد من التأخير في إكمال المحكمة لأعمالها.

لقد ظللنا نتعاون مع رواندا بطريقة فعالة خلال الأعوام الستة عشر الماضية لضمان سير المحاكمات بطريقة سلسة. وفي هذا السياق، أرحب بالمعلومات الواردة إلينا من السلطات الرواندية بإطلاق سراح بيتر إيرلندر، أحد المحامين أمام المحكمة، بالأمس. إن المحكمة تواصل عملها مع رواندا ومكتب الشؤون القانونية بشأن تلك المسائل. وفي تلك الأثناء، ستواصل الدائرة الابتدائية كفالة المحاكمات العادلة وضمان حق محامي الدفاع في تمثيل موكلهم بفعالية وكفاءة.

قبل أسبوعين فقط، شارك كثيرون من العاملين في مجال العدالة الدولية في المؤتمر الاستعراضي للمحكمة الجنائية الدولية في كمبالا. وقد تحدث الأمين العام، السيد بان كي مون في المؤتمر عن "العهد الجديد للمساءلة". وكان المؤتمر بالفعل برهانا مشهودا على الشوط الكبير الذي قطعناه في جعل العدالة الجنائية الدولية جزءا من جدول الأعمال السياسي الدولي. إن المحكمة الجنائية الدولية هي التي تمثل المستقبل، ولكن في الوقت الحالي، وخلال السنوات القادمة، لا يزال يتعين علينا أن نسجل الفصول الأخيرة في تاريخ المحاكم المخصصة، وهي المؤسسات الطليعية لهذا التطور. وينبغي لنا جميعا أن نفعل ما نستطيع أن نفعله من أجل أن تكون هذه الفصول الأخيرة بمثابة قصة نجاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر القاضي روبنسون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد براميرتز (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطبكم مرة أخرى بشأن التقدم الذي نحرزه في مكتب المدعي العام في إنجاز ولاية المحكمة. إننا الآن بصدد تقريرنا الثالث عشر، وهو يمثل بالنسبة لمكتبي خطوة كبيرة إلى الأمام في تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، ولا سيما فيما يتعلق

بطريقة قانونية بالعودة إلى موطنهم للاستقرار فيه ستكون فيه دلالة موثوقة على التزام بلدانهم بالعدالة الدولية وسيادة القانون.

إن تعاون الدول أمر حيوي أيضا للعمل القضائي اليومي للمحكمة. وأود أن أشدد مرة أخرى على أهمية أن تستجيب الدول الأعضاء فوراً لطلبات المعلومات أو المساعدات الأخرى التي تردها من الدائرة الابتدائية. إن من شأن ذلك أن يساعد كثيرا في تسريع الإجراءات دون مزيد من التعطيل بما يتماشى ومتطلبات المحكمة العادلة.

منذ مخاطبتي لكم في كانون أول/ديسمبر (انظر S/PV.6228) لم يحقق المجتمع الدولي للأسف تقدما فيما يتعلق بالمهمة الأعظم المتبقية وهي اعتقال الممارين الأحد عشر المتبقين. إنني لعلی ثقة بأننا جميعا نتفق على أن أحد عشر هاربا يمثلون تركة غير مقبولة لآلية المسائل المتبقية فيما تخطط المحكمة لإنهاء المحاكمات بنهاية العام القادم.

إن المحكمة تعتمد على تعاون الدول الأعضاء من أجل مطاردة واعتقال الأشخاص الممارين. ومع الأسف، أود أن أبرز في هذا الصدد بعض المصاعب الخاصة التي تواجهنا فيما يتعلق بتعاون كينيا معنا. لقد قدم لي مدعي المحكمة تقريرا يفيد أن كينيا تواصل عدم الامتثال بالتزاماتها في مجال التعاون بموجب المادة ٢٨ من نظام المحكمة، وقد استرعت انتباه رئيس المجلس إلى ذلك التقرير للنظر فيه واتخاذ ما يلزم من تدابير حياله.

إلا أنه من المرجح أن الأشخاص الممارين يعبرون أيضا حدود عدد من الدول الأخرى وقيمون فيها. لذا دعونا مرة أخرى نعزز جهودنا الرامية لإغلاق ما تبقى من ملاذات آمنة ونلقي القبض على الأشخاص الذين وُجّهت إليهم تهم بارتكاب أفظع الجرائم التي يمكن تخيلها بحيث تأخذ العدالة مجراها أخيرا.

وعلى الرغم من مختلف الإنجازات في مجال المضي قدما بالمحاكمات، فمن المؤسف أن نرى حدوث بعض الزلات في برنامج المحاكمات. والمحاكمات المصطبغة بهذا الطابع معقدة وتكتنفها جملة واسعة من الصعوبات القانونية والعملية، والكثير منها يقع خارج سيطرتنا. ولكننا رغم ذلك نظل ملتزمين بالإنجاز السريع والفعل لعملائنا بينما نراعي احترام نزاهة الإجراءات.

ومن أجل تنفيذ الولاية واستراتيجية الإنجاز، ما فتئ مكثي يعتمد على تعاون الدول والمنظمات الدولية. وعلى مدى الأشهر الستة الماضية، استمرت صربيا في الاستجابة الكافية لطلباتنا بالمساعدة من خلال تزويدنا بالوثائق ومحفوظات الأرشفة والشهود. وفي هذه اللحظة لا توجد أي طلبات معلقة. وقد زدتنا السلطات الصربية بدفاتر تتضمن كتابات بخط يد راتكو ملاديتش خلال الحرب وبالأشرطة ذات الصلة. وقد ضبطت تلك المواد خلال عملية تفتيش نفذها فريق العمل المعني بتعقب المتهمين الفارين في شباط/فبراير ٢٠١٠. إن المواد الضخمة والقيمة التي تم الاستيلاء عليها يجري تحليلها الآن، وقد سعينا وسنواصل السعي إلى تقديمها كأدلة في عدد من المحاكمات.

وقد بقي على رأس أولويات مكثي القبض على الفارين ملاديتش وهاديتش. ومنذ تقريره الأخير، تواصل الدوائر التنفيذية في صربيا جهودها للبحث عن الفارين. ولكن هذه الجهود لم تحقق حتى الآن نتائج ملموسة ذات شأن. وعليه، فإننا نعتقد بضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات التنفيذية الحالية لصربيا. وقد طلبنا مؤخرا من السلطات الصربية تكثيف جهود البحث عبر توسيع نطاق التحقيقات، وتعزيز عمليات التفتيش وقدراتها التنفيذية. إن الإجراءات الحاسمة والمعززة من جانب الدوائر التنفيذية والسلطات السياسية أساسية لتحقيق القبض على المتهمين الفارين. وقد عبرت عن هذه الشواغل في مجلس وزراء

بالانتهاء من المحاكمات، وكفالة تعاون الدول والإسراع في عملية التحفيظ.

وللمرة الأولى منذ بدء تنفيذ استراتيجية الإنجاز، أستطيع الإبلاغ بأننا لم تعد لدينا محاكمات في المرحلة التمهيدية. وقضايا جميع المتهمين المحتجزين لدينا هي الآن قيد المحاكمة الفعلية. وتجري محاكمة تسعة قضايا تشمل ١٨ متهما.

وفي ١٠ حزيران/يونيه، أصدرت المحكمة الابتدائية حكما نعتبره معلما في قضية بوبوفيتش وآخرين، على الجرائم المرتكبة ضد البوسنيين المسلمين خلال وبعد سقوط الجيبين، سربيتسا وزيبا، في تموز/يوليو ١٩٩٥. وأدانت المحكمة الابتدائية سبعة من كبار مسؤولي الشرطة والجيش البوسنيين الصرب بالإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ومن بين المدانين، أدين بوبوفيتش وببيرا بتهم الإبادة الجماعية، والإبادة والاضطهاد بصفتها جرائم ضد الإنسانية، وبالقتل بوصفه انتهاكا لقوانين وأعراف الحرب. وحكم الاثنان بالسجن مدى الحياة. وأدين دراغو نيكوليتش بالمساعدة والتسهيل في تلك الجرائم، وحكم عليه بالسجن ٣٥ عاما.

وكان ذلك حكما هاما، في المقام الأول بالنسبة لجميع ضحايا تلك الجرائم، ولكن أيضا بالنسبة للقضايا الأخرى أمام المحكمة، وآمل أن يكون كذلك بالنسبة لدوي الرتب الدنيا والمتوسطة من المتهمين في يوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، تمثل استنتاجات المحكمة الابتدائية تأكيدا إضافيا على أن المدانين في قضية بوبوفيتش عملوا بأوامر متهمين آخرين، مثل راتكو ملاديتش، الذي ما زال طليقا. إن الحكم في قضية بوبوفيتش الذي أكد حدوث الإبادة الجماعية في البوسنة والهرسك يذكركنا مرة أخرى بالحاجة الملحة لتقديم ملاديتش إلى العدالة.

والهرسك. ونحن نشجع السلطات والمجتمع الدولي بقوة على مواصلة تقديم الدعم لمحاكمة قضايا جرائم الحرب.

ويواصل مكنتي تقديم المساعدة لهيئات الادعاء الوطنية لكفالة الانتقال إلى المحاكمة في المحاكم الوطنية لقضايا جرائم الحرب. وبناء قدرات المحاكم الوطنية لا يمثل أمراً أساسياً لنجاح استراتيجية الإنجاز للمحاكمة فحسب، بل هو أساسي أيضاً بالنسبة للعدالة الدائمة. وكما توقعنا في تقريرنا السابق، فقد انتهينا من نقل القضايا وملفات التحقيق إلى المحاكم ومكاتب الادعاء في المنطقة. وما زال جارياً تبادل المعلومات والمعارف فيما يتعلق بتلك المواد.

كما أننا نواصل دعم مشاريع التعاون وبناء القدرات الجارية. وفي هذا الصدد، أود أن أسجل تحديداً امتناني للاتحاد الأوروبي على تمديد تمويل المشروع الناجح للمدعين المكلفين بالاتصال والفنيين الشباب العاملين في مكنتي. وأود أن أشجع كذلك السلطات في المنطقة على تعزيز التعاون الإقليمي من أجل معالجة قضايا جرائم الحرب. وقد لاحظت التحسن الذي طرأ مؤخراً في بعض المجالات وحقيقة أنه جرى عقد اتفاقات هامة للتعاون القضائي. ولكن ما زال ضرورياً بذل جهود إضافية إذا ما أريد إيجاد نهج منسق حيال جرائم الحرب ومقاضاتها في كل أرجاء المنطقة.

وكما أشار الممثل السامي، السيد إنزكو في هذه القاعة قبل بضعة أسابيع (أنظر S/PV.6319)، فإن البوادر الوفاقية التي صدرت عن عدد من القادة في المنطقة قد أفسحت المجال لإجراء حوار بناء جديد. إن هذه البيئة الخالية من الاستفزازات هي الوحيدة التي يمكن للمدعين والمحاكم في ظلها الاضطلاع بعملهم ومواصلة البناء على عمل المحكمة.

وكما أعلن في العام الماضي، فقد بدأ تخفيض مكتب المدعي العام. ومع التقدم التدريجي في المحاكمات والاستئنافات، قمنا بإلغاء ٢٢ وظيفة حتى الآن. وعلى الرغم

خارجية الاتحاد الأوروبي، المعقود في ١٤ حزيران/يونيه. وكررت التأكيد للوزراء على أن دعم الاتحاد الأوروبي في كفالة تعاون الدول لم يكن فعالاً للغاية في الماضي فحسب، بل أيضاً سيكون أساسياً في المستقبل.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبدت كرواتيا استجابة لطلباتنا بشكل عام. ولكن مسألة الوثائق الهامة المفقودة المتعلقة بعملية العاصفة في عام ١٩٩٥ ما زالت معلقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أنشأت كرواتيا فرقة عمل مشتركة بين الوكالات لتولي مهمة التحقيق الإداري. وبينما طرأ تحسن عام في نوعية إجراء المقابلات، لم يتم توفير تقرير كامل عن أماكن تواجد الوثائق المفقودة. وعلاوة على ذلك، ما زالت بعض سبل التحقيق الأساسية بدون استكشاف.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، أكدت لنا السلطات على أن التحقيق الإداري سيحقق في أدلة إضافية وسيوسع نطاق عمله، وفقاً لما اقترحه مكنتي قبل عام. وآمل أن تتمخض عن هذه الأنشطة إجراءات فعالة ونتائج ملموسة. وبينما لا تزال المسألة معروضة على المحكمة الابتدائية، فإنني سأنتظر نتائج هذه الجهود من جانب كرواتيا لنرى فيما إذا كانت ستكثف التحقيق وستتحمل المسؤولية الكاملة عن الوثائق المفقودة قبل نهاية المحاكمة.

وتقوم سلطات البوسنة والهرسك بالاستجابة الكافية لطلباتنا بالمساعدة. وما فتئتُ أشجع السلطات على اتخاذ التدابير اللازمة ضد الشبكات التي تساعد الفارين. ونحن نقدر المساعدات المقدمة من مكتب الممثل السامي ومن المنظمات الدولية الأخرى في هذا المجال.

وفيما يتعلق بالإجراءات القضائية، فإن مكنتي يدعم مكاتب الادعاء الوطنية والعمل الهام الذي تضطلع به إدارة جرائم الحرب في مكتب المدعي العام لدولة البوسنة

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن تتاح لي هذه الفرصة لأقدم تقريراً مرة أخرى لمجلس الأمن عن حالة استراتيجية الإنجاز في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

عندما قدمت تقريراً هنا قبل ستة أشهر، ذكرت أن مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا سيركز في الأشهر الستة القادمة على جبهات مختلفة، وبالتحديد، التحضيرات لمحاكمة المعتقلين الجديدين - ندهيماننا - ونيزيماننا - وإنجاز المحاكمات التي لم يكتمل النظر فيها وتقديم طلبات جديدة لإحالة القضايا إلى رواندا في أوائل عام ٢٠١٠ للمحاكمة، والبدء في تطبيق القاعدة ٧١ مكرراً لإجراءات حفظ الأدلة فيما يتعلق بالفارين الثلاثة ذوي الرتب الرفيعة، وتكثيف جهودنا لتعقب الفارين الأحد عشر الباقين وإلقاء القبض عليهم ونقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولقد ركزنا، فعلاً، خلال هذه الفترة، على هذه المجالات، مع إحراز تقدم بدرجات متفاوتة.

وخلال تلك الفترة، تم الانتهاء من مرحلة جمع الأدلة في خمس قضايا. وأنهى الإدعاء أيضاً تقديم مرافعاته في قضيتين أخريين. وتتواصل مرحلة الدفاع في ثلاث قضايا. وقد أعاق عدم كفاية الموظفين البدء في محاكمتين جديدتين، وإجراءات حفظ الأدلة وتعقب الفارين. ومع ذلك، نحن جاهزون للبدء في محاكمة ندهيماننا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومن المرجح الآن أن تبدأ محاكمة نيزيماننا في الربع الأخير من عام ٢٠١٠، إذ أن مكثي يعالج الصعوبة المتمثلة في تشكيل فريق محاكمة كاف لتحضير هذه القضية وتقديمها للمحاكمة. ومن المرجح الآن أن يتم الشروع في إجراءات القاعدة ٧١ مكرراً قرب نهاية عام ٢٠١٠. ويحدونا الأمل في أن نجد طلب إحالة القضايا إلى رواندا بحلول أيلول/سبتمبر.

من الزلات التي وقعت في الجدول الزمني للمحاكمات، وحقيقة أن بعض النفقات الإضافية قد تصبح ضرورية، فإننا ما زلنا نتقيد بدقة بسياسة تخفيض قوام الموظفين مع انتهاء المحاكمات.

وعلى المدى الأبعد، فإن أنظارنا تتجه الآن أيضاً إلى إغلاق المحكمة في نهاية المطاف وفترة ما بعد ذلك. وبينما يتقدم العمل في المحاكمة الأخيرة في لاهاي، فإن المناقشات مع الفريق العامل بشأن إنشاء آلية إقليمية في المستقبل جارية على قدم وساق. وإنني أرحب بالجهود التي بذلت والتقدم المحرز حتى الآن من جانب الرئاسة النمساوية وأعضاء الفريق العامل والأمانة.

وفي تموز/يوليه، سيكون قد مضى ١٥ عاماً على الإبادة الجماعية التي وقعت في سريرينيتسا في البوسنة والهرسك. ومنذ ذلك الحين، قدم للمحاكمة في لاهاي عدد هام من كبار المتهمين وتم إحراز تقدم في المحاكمات الداخلية لجرائم الحرب. ومع ذلك، ما زالت ذكرى المأساة البشرية للحرب حية في الأذهان. وما زالت شعوب يوغوسلافيا السابقة، بصفتها ضحايا، تبحث عن العدالة كما يبحث معها المجتمع الدولي. ولا يمكن إغلاق هذا الفصل المؤلم من التاريخ الحديث بصورة صحيحة إلا عندما يقدم المسؤولون عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي للمحاكمة. ولذلك، لا يمكن أن يكون هناك بديل للاعتقال الفوري لما تبقى من الفارين، وبالتحديد، ملاديتش وهادزيتش.

وأقدم بحزب الشكر للمجلس على استمرار دعمه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المدعي العام براميرتز على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيد حسن بوبكر جالو.

وسيلظل تعقب واعتقال ونقل فيليبسيان كابوغا والفارين الآخرين أولوية عليا. وسيواصل فريقنا للتعقب بذل جميع جهوده لتحقيق هذا الهدف. ونعوّل على استمرار دعوة مجلس الأمن جميع الدول للتعاون التام مع المحكمة في هذه الجهود.

ومع ذلك، يؤسفني أن أبلغكم بأنه لم يتم إحراز مزيداً من التقدم في قضية تعاون كينيا فيما يتعلق بقضية فيليبسيان كابوغا. وبالرغم من الطلبات العديدة، لم تقدم حكومة كينيا حتى الآن لمكتبي التفاصيل المتعلقة بادعاء مغادرة كابوغا ذلك البلد. وعلى وجه الخصوص، تتعلق الطلبات التي قدمتها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى كينيا بالتعاون بمتابعة التحقيق بخصوص أصول كابوغا وممتلكاته في ذلك البلد، وتزويد قوة الشرطة المشتركة بين المحكمة الجنائية وكينيا بالوصول إلى جميع ملفات الحكومة الكينية الخاصة بكابوغا والمعلومات الكاملة، كما ذكرت لتوي، عن ظروف مغادرته كينيا - كما ذكرت التقارير - وهي التقارير التي جاءت من حكومة كينيا. ورغم الأدلة الكثيرة على دخول كابوغا وإقامته وأنشطته والإبلاغ عن رؤيته من حين إلى آخر في ذلك البلد، فإن كينيا لم تقم باعتقاله ولا بتقديم المعلومات التي طلبها المدعي العام للمساعدة في تعقب هذا الفار واعتقاله.

ونظراً لاستمرار كينيا في عدم الامتثال للطلبات المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد طلبت من رئيس المحكمة، بموجب المادة ٢٨ من النظام الأساسي لقواعد المحكمة، إخطار مجلس الأمن بإخفاق كينيا في التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بهذا المتهم الفار. ويحدد هذا الطلب بكثير من التفاصيل الأسس التي يستند إليها إخطار المجلس. ونطلب من المجلس أن ينظر في التدابير الضرورية لتمكين المحكمة من ضمان تعاون ذلك البلد في هذه القضية الهامة.

والتأخيرات الطويلة فيما يتعلق بهذه القضايا، مع استثناء طلبات إحالة القضايا إلى رواندا، التي ترتبط ببرنامج بناء القدرة الجارية داخل ذلك البلد وبواسطته قد حدثت إلى حد كبير بسبب المصاعب التي تواجهها المتمثلة في عدم كفاية الموظفين. ومخصصات الميزانية الحالية لا توفر ما يكفي للقيام بعمل إضافي في عام ٢٠١٠. وفي هذا المعطف الخطير، نستمر في فقدان الموظفين ذوي الخبرة والذاكرة المؤسسية، لا سيما في مجالي المحاكمة وتعقب الفارين، بسبب التقاعد أو رغبة الموظفين في الانتقال إلى مجال آخر نظراً لاقتراب إنحياز ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتتم عملية استبدالهم ببطء شديد، وذلك إلى حد كبير بسبب صعوبة إغراء الموظفين ذوي الكفاءة والخبرة المطلوبين الذين يرغبون في العمل في الفترة القصيرة المتبقية من ولايتنا.

لقد حاولنا، قدر الإمكان، الاستمرار في بعض أنشطتنا في حدود الموارد المتاحة - وذلك بتكليف الموظفين بمهام متعددة على سبيل المثال. وسنظل ملتزمين التزاماً قوياً بتحقيق التنفيذ الفعال لاستراتيجية الإنجاز. لكنني أعتقد أن النظر بصورة إيجابية في مقترحات الميزانية التكميلية التي قدمت، مع اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تذلل الصعوبات في التوظيف، ستعزز إلى حد كبير الجهود التي نبذلها في هذا الصدد.

وبينما يستعد مكتبي لتحديد طلبات إحالة قضايا المتهمين إلى رواندا في وقت لاحق من هذا العام، واصلنا أيضاً عملية تسليم الملفات من مكتبي لرواندا والبلدان الأخرى ذات الصلة بالمشتبه فيهم الذين أجريت تحقيقات بشأنهم لكن لم تصدر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم. وفي الواقع، قمت، في ٨ حزيران/يونيه، بتسليم ما يزيد عن ٢٥ ملفاً للمدعي العام لرواندا، وهكذا يكون عدد هذه القضايا التي سلمها مكتبي لرواندا ٥٥ قضية.

لنجاح استراتيجية الإنجاز. وأود أن أعبر عن امتناننا لجميع هذا الدعم. ونحن نتطلع إليه في هذه المرحلة الحرجة من ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر المدعي العام جالو على المعلومات التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ماير - هارتغ، الممثل الدائم للنمسا ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

السيد ماير - هارتغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطتهم الإعلامية. في بياني اليوم، سأقدم أولاً استكمالاً يتعلق بأنشطة الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن المعني بالمحاكم الدولية، الذي تتشرف النمسا برئاسته. ومن ثم، سأوجز بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ (انظر S/PV.6228)، دأب الفريق العامل على اللقاء بشكل منتظم، وعقدنا ١٥ اجتماعاً. ويوم أمس كان آخر اجتماع مع الرئيسين والمدعين العامين لكلتا المحكمتين. وواصل أعضاء الفريق الحوار غير الرسمي مع البلدان المتأثرة والمضيغة للمحكمتين. واستمع الأعضاء أيضاً إلى إحاطة إعلامية من رئيس قسم الأمم المتحدة لإدارة المحفوظات والسجلات.

لقد أحرز الفريق العامل تقدماً طيباً في مناقشاته بشأن مشروع قرار لمجلس الأمن عن إنشاء آلية دولية لتصريف الأعمال للمحاكم الجنائية بعد إغلاق المحكمتين. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، أنهى الفريق العامل قراءته الأولى لمشروع القرار الجديد ومرفقه، وكانت الرئاسة قد أعدته بمساعدة مكتب المستشار القانوني بناء على توصيات

ولا يزال عدد الطلبات للمساعدة القانونية المتبادلة المقدمة من سلطات الادعاء الوطنية في تزايد. وفي الفترة الحالية المشمولة في التقرير، ردّ مكنتي على ٤٠ طلباً من ١٠ دول أعضاء للمساعدة في جمع الأدلة، وهذه زيادة كبيرة عن مستوى عام ٢٠٠٩. ولا تزال طبيعة هذا العمل تركز على البحث المستفيض في قاعدة بيانات الأدلة لمكتب المدعي العام عن المواد ذات الصلة لاستعمالها من قبل سلطات الادعاء العام الوطنية والمحققين في ما يتعلق بعملهم بشأن الإبادة الجماعية في رواندا.

وهناك عنصر هام لممارسة تعاوننا الدولي يشمل أيضاً العمل المستفيض لرفع السرية عن المستندات والتدابير المختلفة لحماية الشهود. وخلال الفترة الحالية المشمولة في التقرير، حصل مكنتي على موافقات على الإفصاح من ٨٩ من شهود الادعاء العام وقدم خمسة التماسات للتدابير المتنوعة لحماية الشهود. ويجري كذلك إعداد الدفوعات للمزيد من التدابير. وتسهم هذه الطلبات أيضاً في تحقيق الهدف العام المتمثل في تقليص عدد الشهود المحميين والوثائق، وهكذا يتم تقليص العمل النهائي لأي آلية لتصريف الأعمال المتبقية قد يتم إنشاؤها.

وفي الأشهر القادمة، نقترح الشروع في محاكمات آخر قضيتين للمعتقلين المتبقين، وتقديم طلبات جديدة لإحالة ثمان قضايا من قضايا المتهمين الأحد عشر الفارين إلى رواندا للمحاكمة بحلول نهاية آب/أغسطس أو أوائل أيلول/سبتمبر، وتكثيف جهودنا لتعقب واعتقال المتهمين الفارين والتحضير للبدء، في أوائل عام ٢٠١١، في جلسات الاستماع لحفظ الأدلة بخصوص ثلاثة من المتهمين الفارين ذوي الرتب الرفيعة.

لقد كان تعاون الدول الأعضاء والدعم من مجلس الأمن والأجهزة الأخرى والأمانة العامة وسيبقى لا غنى عنه

(٢٠١٠). وفي القـرارين ١٩٠٠ (٢٠٠٩) و ١٩٠١ (٢٠٠٩)، أكد المجلس عزمه على القيام، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، بتمديد ولاية جميع القضاة، بمن فيهم قضاة الاستئناف، بناء على جدول مواعيد المحكمتين، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أو إلى ما قبل ذلك التاريخ إذا أنجزوا القضايا الموكلة إليهم. وطلب المجلس أيضاً إلى المحكمتين أن تقدما جدولاً مستكملاً بمواعيد المحاكمات العادية ومحاكمات الاستئناف، بما في ذلك معلومات عن القضاة المتوقع تمديد ولايتهم أو المزمع إحالتهم إلى محاكمات الاستئناف.

وعمد رئيساً محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا في رسالتين مؤرختين ٢٥ و ٣١ أيار/مايو على التوالي إلى تقديم جداول المواعيد المطلوبة، وتقدماً بطلبات جديدة لتمديد ولايات القضاة. ويعكف الفريق العامل حالياً على إعداد مشروع قرارين، من المزمع اعتمادهما في نهاية هذا الشهر.

وبالانتقال الآن إلى ما أود أن أقوله بصفتي الوطنية، أريد أن أؤكد من جديد دعم النمسا القوي لسيادة القانون والعدالة الجنائية الدولية. ونشيد عالياً بعمل محكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا اللتين تضطلعان بمهام جسيمة لمكافحة الإفلات من العقاب وتقديم المسؤولين عن أخطر الجرائم إلى العدالة. وتؤيد النمسا كامل التأييد جهود المحكمتين لإنجاز العمل في أقرب تاريخ ممكن. لكننا نلاحظ مع القلق أنه في أحدث تقريرين، نشهد مزيداً من التأخير في جدول مواعيد المحاكمات العادية ومحاكمات الاستئناف، الأمر الذي يوحي بأنه من غير المحتمل إنجاز عمل المحكمتين حتى عام ٢٠١٣ أو حتى عام ٢٠١٤.

ونحث المحكمتين على اتخاذ جميع التدابير الممكنة بغية إنجاز العمل بسرعة، ونحن على استعداد للعمل بشكل بناء

التقرير المعني بالجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع المحفوظات، ومقر آلية تصريف الأعمال، أو آليتي تصريف الأعمال، للمحكمتين (S/2009/258).

في نهاية العام الماضي، وافق الفريق على الطلب إلى المستشار القانوني بإعداد مشروع نظام أساسي لآلية تصريف الأعمال بالإرتكاز على النظامين الأساسيين لمحكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا، فضلاً عن تقريرين داخليين إضافيين حول رفع السرية عن الوثائق وأوامر حماية الشهود من المحكمتين، والمواقع المحتملة لآلية تصريف الأعمال. وأود أن أشكر مكتب المستشار القانوني على إعداد مشروع النظام الأساسي والتقريرين.

وفي ٥ شباط/فبراير من هذا العام، قدم الرئيس أول مشروع قرار منقح حول آلية تصريف الأعمال ومعه مرفق يتضمن مشروع النظام الأساسي أعده مكتب المستشار القانوني. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس، أجرى الفريق العامل القراءة الثانية لمشروع القرار والمرفق. وعقب فترة من المشاورات الثنائية والتفكير والإعداد في الداخل، قدم الرئيس بتاريخ ٢٦ أيار/مايو التنقيح الثاني لمشروع القرار ومشروع النظام الأساسي. وبدأ الفريق للتو قراءته الثالثة للمشروعين، ومن المتوقع أن تدوم حتى منتصف تموز/يوليه. والمناقشات بشأن مشروع قرار منقح آخر سوف تستأنف في الخريف بغرض التوصل إلى اتفاق نهائي.

وبالإضافة إلى المناقشات المتعلقة بآلية تصريف الأعمال، نظر الفريق العامل أيضاً خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وآذار/مارس من هذا العام في طلبات عديدة من رئيسي المحكمتين لتمديد ولايات القضاة. وبعد مشاورات وتوصل الفريق إلى اتفاق، اتخذ مجلس الأمن القرارات ١٩٠٠ (٢٠٠٩) و ١٩٠١ (٢٠٠٩) و ١٩١٥

كابوغا. ونحث كينيا على تقديم كل الدعم اللازم إلى محكمة رواندا.

وفي الختام، أود أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين مرة أخرى على إحاطتهم الإعلامية، وأن أعرب عن امتناننا لجميع أعضاء الفريق العامل على مشاركتهم النشطة والبناءة في مناقشاتها.

السيدة أندرسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتنبؤ، مع التقدير العميق، بالنجاحات الهامة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فضلاً عن التعاون الإقليمي المتزايد من البلدان التي وقعت فيها الجرائم قيد المحاكمة لدى هاتين المحكمتين. والولايات المتحدة ملتزمة التزاماً عميقاً بتقديم المسؤولين عن الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة.

إننا نرحب بهذه الفرصة ليركز مجلس الأمن على عمل المحكمتين، ويجري جرداً لما تم إنجازه على مدى الأشهر الستة الماضية، ويعمل معاً على تفحص استراتيجيات الإنجاز لدى المحكمتين والسبل المحددة لكيفية تقديم يوغوسلافيا السابقة ورواندا المساعدة إلى المحكمتين.

لقد أحرزت المحكمتان نجاحات عديدة: فأكثر من ٢٥٠ شخصاً جرى توجيه التهم إليهم، وتم إنجاز الإجراءات في حق حوالي ١٧٠ شخصاً، وتجري محاكمة قرابة ٧٠ شخصاً أو هم في انتظار استئناف الحكم. وقبل مجرد ثمانية أيام، أصدرت محكمة يوغوسلافيا السابقة حكماً في حق سبعة مسؤولين عسكريين ومسؤولين في الشرطة من صرب البوسنة رفيعي المستوى متهمين بارتكاب مجموعة جرائم، بما فيها الإبادة الجماعية. وأكد الحكم من جديد أن قتل رجال مسلمين من البوسنة في سربرينيتسا كان إبادة جماعية، وجرم جميع الأشخاص السبعة المتهمين بارتكاب

لمساعدتهما في تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، نحن على استعداد أيضاً للمساعدة على وضع استراتيجيات ملائمة بهدف الاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة من أجل تفادي المزيد من التأخير. ولقد استمعت باهتمام إلى ما قاله رئيسا كلتا المحكمتين بشأن هذه المسألة تحديداً، وأعتقد شخصياً أن ما قالاه يقتضي مزيداً من التفكير داخل المجلس، ولا سيما داخل هيئات أخرى في منظمنا على السواء.

علاوة على ذلك، ومثلما قلت من قبل أنه بحلول هذا الشهر، يتعين على المجلس أن ينظر في تمديد ولايات القضاة بغية تمكين المحكمتين من التخطيط الصحيح للمحاكمات العادية والإستئنافية للسنوات المقبلة.

إن إلقاء القبض على من تبقى من الهاربين وعددهم ١٣ هارباً لا يزال أولوية رئيسية من أجل إنجاز عمل المحكمتين. ونناشد جميع الدول المعنية أن تتعاون بالكامل مع المحكمتين. وبالنسبة إلى محكمة يوغوسلافيا السابقة، ففي حين أن اعتقال راتكو ملاديتش وغوران هازيتش لم يتم بعد، نرحب بآخر تقرير للمدعي العام (انظر S/2010/270)، عن نجاح السلطات الصربية في مصادرة ١٨ كتيباً عائداً لملاديتش زمن الحرب، تتضمن معلومات قيمة للغاية.

وترحب النمسا بالالتزام السياسي الواضح للحكومة الكرواتية، برئاسة رئيس الوزراء كوسور، بزيادة تكثيف نشاط فرقة العمل وتوسيعه ليشمل أموراً إضافية تتعلق بالتحقيق وترد في تقرير المدعي العام. ونقدر تنامي التعاون والاتصال بين السلطات الكرواتية والمدعي العام، ونأمل أن يستمر هذا الحوار على أساس منتظم جداً. ولا نزال على يقين بأن نشاط فرقة العمل سيساعد على حل المسائل العالقة بسرعة.

وبالنسبة إلى محكمة رواندا، نأسف لأنه لم يحرز مزيد من التقدم في مسألة تعاون كينيا بشأن قضية فيليسيان

بعد لطلبات المدعي العام التي كان آخرها في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، للوصول إلى ملفات التحقيق وغير ذلك من سجلات الحكومة المتعلقة بكابوغا. ولم تقدم تفاصيل لدعم ادعائها بأنه غادر كينيا. ولم تستجب السلطات الكينية أيضا إلى طلبات المدعي العام لعقد اجتماعات مع المسؤولين الكينيين لمناقشة هذه المسائل. ونحث حكومة كينيا على الاستجابة فورا لطلبات المحكمة للقيام بجهود بحسن نية للعثور على أصول كابوغا ومصادرتها والتعاون مع المحكمة في العثور والقبض عليه. وبصورة مماثلة، نحض على التعاون الإقليمي للقبض على الشخصين الرئيسيين الآخرين المتهمين بأعمال الإبادة الجماعية في رواندا، وهما القائد الأسبق لحرس الرئاسة الرواندي بروتيه ميرانيا، ووزير الدفاع الأسبق أوغستين بيزيماننا.

وتشني الولايات المتحدة على التعاون في ما بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية مما أدى إلى القبض على اثنين من الفارين في العام الماضي. وهذا النوع من التعاون لا بد من أن يستمر لجلب الفارين المتبقين في المنطقة إلى العدالة.

وتشيد الولايات المتحدة بجهود الدول للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. أما بالنسبة للدول في يوغوسلافيا السابقة، فالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ليس التزاما أساسيا فحسب، بل أيضا عنصرا رئيسيا في التقدم نحو الإدماج الأوروبي - الأطلسي. وكما يعرف زملاؤنا هنا اليوم، فإن الولايات المتحدة تؤيد تطلعات بلدان الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق ما من شأنه تعزيز الاستقرار الإقليمي والازدهار الاقتصادي والإصلاح القضائي.

تلك الجرائم - وهو حكم يتصف بأهمية خاصة لأنه يصدر في الوقت الذي يستعد المجتمع الدولي للتجمع في سريرينيتسا بعد أقل من شهر لإحياء الذكرى السنوية الخامسة عشرة للإبادة الجماعية التي ارتكبت عام ١٩٩٥.

ونشيد بالعديد من المنجزات التي حققتها المحاكم، غير أننا أيضا نلاحظ أن الجدول الزمني المتوقع للإنجاز قد تغير كثيرا. ونحث المحاكم على اتخاذ كل خطوة ممكنة للدفع قُدما بالقضايا المتبقية بطريقة انضباطية وعادلة وناجعة. ونحثها أيضا على تركيز اهتمامها على إنجاز ولايتها الأساسية، ألا وهي محاكمة الأشخاص المسؤولين عن انتهاك القانون الإنساني الدولي.

ومع ذلك، نقر بأن بعض العوامل خارج عن نطاق سيطرة المحكمة ونشجع الزملاء أعضاء المجلس على اتباع نهج عملي لتناول هذه المسائل وذلك بتمديد فترات خدمة القضاة، كيلا نجد أنفسنا نواجه مزيدا من التأخيرات الناجمة عن مغادرة سابقة لأوانها للقضاة. فالاحتفاظ بالموظفين ذوي الخبرة شاغل متزايد وحقيقي، وسوف يصبح أكثر أهمية مع قرب مواعيد الإنجاز. ونشجع المحاكم ومكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة على إيجاد حلول مرنة وفعالية للتكلفة لهذه التحديات.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها المحاكم لإنهاء عملها، لا يزال الأفراد الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام فارين. ولا بد من القبض عليهم وجلبهم للعدالة من دون مزيد من التأخير. ونهيب بجميع الدول أن تفي بالتزاماتها القانونية بالتعاون مع المحاكم واتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة إلقاء القبض على المتبقين من المتهمين الفارين.

أود بشكل خاص أن أشدد على ما قيل بالفعل عن ضرورة إلقاء القبض على فيليسيان كابوغا الفار والمطلوب للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وحكومة كينيا لم تستجب

المحاكم المحلية، لا سيما في البوسنة. وقد قام القضاة الدوليون والمدعون العاملون في البوسنة بعمل هام للغاية لتحقيق العدالة للضحايا بغض النظر عن خلفيتهم الإثنية.

لا يمكننا أن نتكلم عن إنجاز عمل المحاكم من دون التطرق إلى الحاجة الماسة إلى إنشاء محكمة لمواصلة الوظائف الجوهرية المتبقية للمحاكم بعد إنجاز المحاكمات المعلقة. وعلمنا أن نعمل معاً لإنشاء محكمة متبقية قوية وفعالة وكفؤة تشجع، من بين أمور أخرى، على كفالة عدم الإفلات من العدالة بالنسبة للفارين المتبقين لدى محكمتي يوغوسلافيا ورواندا.

أود أن أشكر رؤساء المحاكم والمدعين العامين على بيانهم اليوم وعلى التقييمات الخطية التي قدموها. وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها للممثلي وموظفي المحكمتين على عملهم الفعال والهام لضمان جلب مرتكبي أشنع الجرائم التي عرفت الإنسانية أمام العدالة. وثمة سبب واحد بسيط وواضح جداً يحملنا على الدفع من أجل الإنجاز الناجح لعمل المحكمة، وهو واجبنا نحو الضحايا؛ واجبنا نحو جميع الذين عملوا بكبد لتزويدهم وتزويد أسرهم وبلداتهم بالعدالة. ولن يهدأ ضميرنا الجماعي حتى تتحقق هذه المهمة.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية):

نرحب بسعادة القاضي دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وسعادة القاضي باتريك روبنسون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونرحب أيضاً بالسيد سيرج براميرتيس، مدعي عام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا، والسيد حسن بوبكر جالو، مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية ونشكر موظفي المحاكم على حسن عملهم.

تعلق أوغندا، أهمية كبيرة على إقامة العدل ومكافحة الإفلات من العقاب. ولا يزال اهتمامنا بإقامة العدالة الجنائية

أن أهم واجب لم يتم القيام به هو إلقاء القبض على الفارين الاثنين المتبقين، راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، ونقلهما إلى المحكمة للمثول أمام العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، نحض جميع الدول على تأييد الطلبات الواردة من المدعي العام في ما يتعلق بالمحاكمات الجارية، بما في ذلك التعاون في حماية الشهود وتوفير الوصول إلى السجلات والوثائق والشهود. ونرحب بتعاون حكومة صربيا ونشيد بقيامها بمصادرة مواد، تتضمن ١٨ كراساً تحتوي على الملاحظات التي دونها ملاديتش بخط يده، زمن الحرب، والتسجيلات الصوتية المرتبطة بها. ونحث صربيا على بذل كل ما في وسعها للعثور على ملاديتش وهاديتش والقبض عليهما ونقلهما إلى المحكمة. فإلقاء القبض عليهما هام للغاية لإنجاز ولاية محكمة يوغوسلافيا بنجاح.

ونشيد بتعاون كرواتيا مع محكمة يوغوسلافيا وتحديد التزامها الرفيع المستوى بمواصلة التحقيق الموثوق للعثور على الوثائق المتعلقة بالمدفعية من عملية العاصفة، وإذا تعذر العثور على تلك الوثائق فينبغي التوسع في التحقيق لمعرفة مصيرها. ونشجع السلطات الكرواتية على الاستمرار في استكشاف تقنيات تحقيق إضافية قد تساعد في استعادة الوثائق ذات الصلة أو تحديد مصيرها.

لقد أحرزت البوسنة والمهرسك تقدماً جيداً في تعاونها مع المحكمة. ونشجع حكومة البوسنة على اتباع نهج أكثر استباقية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بالإضافة إلى ذلك لا بد من اتخاذ جميع التدابير الممكنة من جانب بلدان المنطقة لإلقاء القبض على رادوفان ستانكوفيتش الذي هرب من السجن في البوسنة بينما كان يقضي حكماً بالسجن لمدة ٢٠ عاماً.

كما لاحظنا في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي، قامت المحكمة بعمل جدير بالثناء تمثل في دعمها لتطوير

ونرحب بالمبادرات التي اتخذت لضمان النظر في طلبات موظفي المحكمتين المهنيين إلى جانب نظرائهم المرشحين من الداخل لشغل الوظائف الشاغرة بالأمانة العامة للأمم المتحدة في إطار فترة الثلاثين يوما. وعلى الأمانة العامة أن تسعى إلى كفالة حق الموظفين ذوي الخدمة الطويلة في تعديل عقود عملهم.

ثمة ضرورة لمعالجة مسألة اختيار المرشحين لمناصب الرئيس ونائب الرئيس ورئيس قضاة الدائرة الابتدائية فور انتهاء ولاية شاغليها الحاليين وإعادة نقل القضاة إلى دوائرهم السابقة. إن وفدي يؤيد الاقتراح المقدم من المحكمتين بتعيين القضاة المخصصين الحاليين قضاة دائمين أو بتعديل نظام المحكمة لجعل القضاة المخصصين مؤهلين للقيام بمهام الرئيس ورئيس القضاة في الدائرة الابتدائية. كما تؤيد أوغندا استحداث قائمة وظائف جديدة للقضاة المخصصين بغية تخفيف عبء العمل الإضافي الذي لا يمكن للقضاة العاملين حاليا القيام به.

كذلك نلاحظ بقلق عدم التكافؤ بين أجور القضاة الدائمين والقضاة المخصصين. ولا بد من الالتزام بمبدأ الأجر المتكافئ للعمل المتكافئ في الحجم. لذلك نرحب بقرار الجمعية العامة ٢٦١/٦٤، الصادر في ٢٩ آذار/مارس والذي قررت فيه أن يُنظر في الأمر، مع إعطائه أولوية، في الدورة الخامسة والستين.

نرحب ببرنامج التوعية التثقيفية الذي تقوم به المحكمتان لإذكاء الوعي وبناء القدرات. إن برامج المحكمة الجنائية لرواندا التي تستهدف توعية شباب الإقليم بدور المحكمة هي من الأنشطة التي تكتسي أهمية في تعزيز العدالة الدولية. كذلك نرحب بالجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة في مساعدة الأجهزة القضائية الوطنية في الإقليم في تأمين القدرات اللازمة للتوعية بشأن جرائم

الدولية مستمرا وتتبدى مظاهره في طرق عديدة. فقد تعاونت أوغندا تعاوننا وثيقا مع المحكمتين ومع المحكمة الجنائية الدولية أيضا. وخير شهادة على ذلك، إلقاء القبض على نيزيمانا في كمبالا في العام الماضي. واستضافة مؤتمر استعراض نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في كمبالا مؤخرا دليل آخر على اهتمامنا الشديد بإنهاء الإفلات من العقاب.

إن القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، يطلبان من المحكمتين اتخاذ كل التدابير الممكنة لانتهاء من جميع المحاكمات وشهدا على أهمية تنفيذ استراتيجيات الإنجاز. ونشيد بالحاكم على عملها نحو الإنجاز بطريقة مناسبة لا تقوض جهود مكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب باستراتيجية إنجاز القضايا المتبقية. وفي ذلك الصدد، نرحب بإجراء محاكمات آنية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مما يعني أنه لا توجد قضايا في مرحلة المحاكمة الابتدائية.

بيد أننا نقر الآن بأن استراتيجيات الإنجاز نفسها تثير تحديات تتمثل في الاحتفاظ بالموظفين لإنجاز العمل. لقد سمعنا أن تسرب عدد من أفضل الموظفين لا يزال مستمرا، في الوقت الذي تقترب فيه مواقيت إتمام العمل. إننا نشعر بالقلق إزاء التغير السريع للموظفين ذوي الكفاءات العالية والذين لا غنى عنهم، فيما تقترب المحكمتان من نهاية ولايتهما. ثمة حاجة لتطبيق تدابير تساعد على الاحتفاظ بالموظفين في هذه المرحلة الحرجة.

تؤيد أوغندا إصدار المجلس بيانا واضحا لا لبس فيه، لتمكين المحكمتين من الاحتفاظ بالموظفين. كما تؤيد أوغندا طلب تمديد فترة ولاية القضاة فيما وراء كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ حتى يتمكنوا من الفراغ من المحاكمات والاستئنافات التي لا تزال قيد النظر.

حقا وبخاصة فيما يتعلق بصياغة مشروع نظام الآلية المكلفة بالقيام بالمهام الأساسية بعد اكتمال عمل المحكمتين في القضايا قيد النظر. إن إنشاء هذه الآلية يكتسي أهمية بالغة للحفاظ على الأرشفة الذي يمثل إرثا مؤسسيا وقانونيا رئيسيا للبلدان المعنية وللمجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، تؤيد التدابير التي اتخذتها المحكمتان، والأمم المتحدة، والسلطات القضائية الوطنية، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مساهمة الجامعات بهدف تسخير هذا الإرث على نحو مثمر في تعزيز سيادة القانون والسلام والمصالحة الوطنية. من أجل ذلك، نوصي بشدة مجلس الأمن أن يعتمد بأسرع ما يمكن مشروع نظام أساسي للآلية الدولية المكلفة بإدارة إرث هاتين المحكمتين بكفاءة واقتدار.

فيما يتعلق بالتحديات، فإن وفدي يود أن يسترعي الانتباه إلى أنه، على الرغم من التقدم المحرز في تسريع القضايا قيد النظر حاليا وفق الجدول الزمني المحدد، لا تزال المحكمتان تواجهان صعوبات حقيقية في القيام بأنشطتهما. وبالنظر إلى العوامل المجهولة الكثيرة، فإنه من غير المرجح أن يتم الالتزام بالجدول الزمني المحدد للفصل في قضايا المحاكمات والاستئنافات. وفي مثل هذه الظروف، من المهم أن يتخذ مجلس الأمن تدابير نحو تمديد فترة ولاية قضاة الدائرة الابتدائية وقضاة الاستئناف وأن يعتمد أحكاما ملائمة بهدف الاحتفاظ بالموظفين الذين لا غنى عنهم لضمان جودة عمل المحكمتين، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣ الذي يقضي بتحديد عقود موظفي المحكمة بما يتماشى مع الجدول الزمني للمحاكمات والتوقعات حول تجديد عقود الموظفين.

إن الدور الحيوي الذي تؤديه المحاكم المختصة في محاربة الإفلات من العقاب في الحالات التي ارتكبت فيها أكثر الجرائم خطورة في يوغوسلافيا السابقة وفي رواندا لم يعد بحاجة إلى براهين، وعلى مجلس الأمن الآن أن يحافظ

الحرب والقضايا المتعلقة بها والتحقيق بشأنها وتقديمها للمحاكمة.

ختاما، أود أن أؤكد من جديد دعم أوغندا للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية لرواندا لأننا نولي اهتماما عظيمًا للعمل الذي تؤديه لإحقاق العدالة ومحاربة الإفلات من العقاب. وإننا ندعو الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى دعمهما بحيث يكملان ولايتيهما بالسلاسة المطلوبة.

السيد مونغاراموسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية):

أود في البدء أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية لرواندا ومدعيي المحكمتين للإحاطة التي قدمها كل منهما فيما يتعلق بتقييم تنفيذ التدابير التي اتخذها الأمين العام بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمتين، عملا بالقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٤٣٤ (٢٠٠٤). كما أعرب عن أحر التهاني للسفير ماير - هارتينغ لما أبداه من حنكة في قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين وأؤكد له دعمنا.

سأركز في بياني هذا على ثلاث نقاط: ما تم إنجازه من تقدم في تنفيذ تلك التدابير والفجوة في ذلك المجال وآراء وفدي فيما يتعلق ببعض المسائل التي نراها بالغة الأهمية، لا سيما تعاون الدول مع المحكمتين وبناء القدرات للأنظمة القضائية الوطنية.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز، يرحب وفدي بالإنجازات المسجلة في تنفيذ استراتيجية الإنجاز للمحكمتين. ومن ذلك المنظور، نرحب بالعزيمة القوية التي يتحلى بها القضاة والمدعيان والموظفون في المحكمتين للتسريع بإكمال أنشطتهما القضائية في أوانها مع الالتزام بالمعايير الدولية السارية فيما يتعلق بالضمانات الإجرائية وحماية حقوق المتهمين. إن الجهود التي قام بها الفريق العامل غير الرسمي تستحق الإشادة

نشجع المحاكم المختصة لنشر الوعي فيما بين السكان بشأن نطاق عملها منذ إنشائها، وعلى وجه الخصوص من خلال نشر المعرفة عن القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر القاضي روبنسون والقاضي بايرون، والمدعي العام راميريتز والمدعي العام جالو، على الإحاطات الإعلامية المفيدة التي قدّموها بشأن استراتيجيتي الإنجاز لكلتا المحكمتين. وأتقدم بالتقدير لكل القضاة والمدعين العامين والموظفين في المحكمتين على جهودهم لكفالة عملية سريعة وعادلة في هاتين الهيئتين القضائيتين الهامتين. وقد أسهمت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا إسهاما كبيرا في تطوير القانون الجنائي الدولي.

لقد كانت النية الأصلية أن تنجز جميع الإجراءات القضائية مع نهاية عام ٢٠١٠، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ولكن كما أوضح ممثلو المحكمتين، تبين أن ذلك التوقع لم يكن واقعا. وعلى أساس آخر التقديرات، من المتوقع أن تكمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عملها بنهاية عام ٢٠١٢، وأن تنتهي من الاستئنافات في منتصف عام ٢٠١٤. ويتوقع أن تنهي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عملها قبل نهاية عام ٢٠١١، وأن تكمل الاستئنافات بنهاية عام ٢٠١٣.

تولي اليابان أهمية كبيرة لسيادة القانون وتقدر الجهود التي بذلتها المحكمتان للإسراع في إجراءاتهما، مع كفالة عدالة المحاكمات. ونحن نسلم بالظروف التي أدت إلى هذا التأجيل. إننا نحث المحكمتين بقوة على بذل كل جهد ممكن للعمل بسرعة وإكمالهما قبل المواعيد المتوقعة.

على ذلك الإنجاز. وإذا لم يتم تقديم الأشخاص الثلاثة عشر الفارين، بمن فيهم راتكو ملاديتش وغوران هادزيك وفيليسان كابوغا إلى المحاكمة بأسرع ما يمكن فإن تأثير المحكمتين قد يضعف كما ستتضرر مصداقية المجلس على نحو خطير. وحقيقة، فإن توقيف هؤلاء الممارين من العدالة أمر هام ليس فقط من أجل تعويض الضحايا وإحقاق العدالة بل أيضا لتعزيز المصالحة وإعادة السلام والأمن في البلاد والأقاليم المعنية.

إن المحاكم الدولية، وهي بدون قوات شرطة خاصة بها، لا بد لها من الاعتماد على تعاون الدول. ومع ترحيبنا بالجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار التعاون من أجل القبض على ١١ متهما من الفارين من محكمة الجنايات الدولية لرواندا الذين ما زالوا طلقاء، فإننا نشجع الحكومة الكونغولية وبلدان منطقة البحيرات الكبرى على التعاون الكامل للقبض على الفارين. ونحن نعبر عن الرغبة نفسها فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفيما يتعلق ببناء قدرات نظم القضاء الوطنية، يود وفد بلدي التأكيد على أهمية هذه المسألة في سياق استراتيجية لإنجاز المحاكمات، ولا سيما تدريب الموظفين المؤهلين في البلدان المعنية، وبخاصة في رواندا. فمن شأن ذلك أن يمكن المؤسسات القضائية الوطنية من تولي القضايا التي لن تتمكن المحكمتان من النظر فيها قبل انتهاء ولايتهما. إن إحالة تلك القضايا إلى البلدان المعنية من شأنه أن يقوي سيادة القانون فيها.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تنفيذ استراتيجيات إنجاز فعالة تأخذ بعين الاعتبار الكامل الحاجة إلى محاكمات عادلة وإلى حماية الضحايا، وهذا المبدأ يجب أن يكون في صميم جهودنا. وبالمثل،

استجابة البوسنة والهرسك وتحسين التعاون من جانب صربيا بشأن طلبات المدعي العام. ونحن نشق بأن تلك الدول ستواصل جهود التعاون مع مكتب المدعي العام.

وتواجه محكمتا يوغوسلافيا السابقة ورواندا تحديات خاصة بالمحاكم المخصصة، بوصفها أجهزة منشأة بقرارات مجلس الأمن. بموجب الفصل السابع من الميثاق وبطريقة استثنائية. فمثلا، الآلية المتبقية بعد الإنجاز لم يجر استكشافها بشكل كامل عند إنشاء المحكمتين. وينبغي للآلية المتبقية أن تلي الأهداف الرئيسية المتمثلة في عدم إهمال الإفلات من العقاب وتقديم الأفراد المتورطين إلى العدالة وفقا للمعايير الدولية لمراعاة الأصول القانونية. وفي الوقت ذاته، يجب بذل كل جهد ممكن لكفالة فعالية التكلفة للآلية المتبقية. ومع مراعاة هذه المعايير، فإن اليابان منفتحة على دراسة الهيكل المتبقي الأمثل. إننا نقدر للمحكمتين تقديم وصف في تقريريهما (انظر S/2010/270 و S/2010/259) للتدابير التحضيرية لتيسير الانتقال السلس، بناء على طلب الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية.

ونعرب عن امتناننا، كذلك، لمكتب الشؤون القانونية على التقرير عن رفع سرية الوثائق واستعراض حماية الشهود بناء على أمر المحكمتين. وسوف تشارك اليابان بفعالية في المناقشات التي ستجري في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، في ظل القيادة المقتردة للنمسا، بشأن إعداد مشروع قرار ومشروع نظام أساسي للآلية المتبقية.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود بدوري أن أقدم بالشكر الجزيل للرئيسين روبنسون وبايرون والمدعين العامين براميريتز وجالو على إحاطتهم الإعلامية المفيدة للغاية. إنني أشكرهم وأشكر جميع زملائهم

واستجابة للقرارين ١٩٠٠ (٢٠٠٩) و ١٩٠١ (٢٠٠٩)، قدم رئيسا المحكمتين إلى المجلس جداول زمنية منقحة وطلبات إلى المجلس لتمديد فترة ولاية القضاة، وهي تدابير ضرورية لإنجاز عملهم. وينبغي أن نأخذ في الاعتبار الحاجة إلى الإبقاء على الموظفين للعمل في المحكمتين. واليابان مستعدة للعمل البناء مع أعضاء المجلس الآخرين على الاستجابة المناسبة لتلك الطلبات.

إن المحكمتين لا يمكنهما الوفاء بمسؤولياتهما حتى يتم اعتقال المتهمين الفارين وتقديمهم إلى المحاكمة. ومما يدعو إلى الأسف أن متهمين صدرت لوائح الاتهام بحقهما من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهما راتكو ميلاديتش وغوران هادزيتش، وأن ١١ متهما بلوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بما في ذلك فيليسيين كابوغا، لم يتم احتجازهم حتى الآن. إننا نحث البلدان المعنية بقوة على التعاون الكامل وعلى اتخاذ الإجراءات لاعتقال الفارين في أسرع وقت ممكن.

إن إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية تمثل عنصرا أساسيا في استراتيجية الإنجاز لكلتا المحكمتين. ونحن نقدر الجهود المبذولة من جانب سلطات رواندا والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا لتيسير إحالة القضايا، بما في ذلك معالجة المسائل المتعلقة بخدمة حماية الشهود في إطار جهاز القضاء في رواندا. إننا نتطلع إلى تقديم طلب إحالة القضايا إلى رواندا في المستقبل ابتداء من هذا العام.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، من الأساسي كفالة التعاون الكامل والإيجابي لدول يوغوسلافيا السابقة بشأن المحفوظات والوثائق والشهود. إننا نلاحظ على نحو إيجابي الجهود المستمرة لسلطات كرواتيا لمواصلة تحسين نوعية التحقيق بشأن الوثائق المفقودة، وفقا لطلب المدعي العام. كما أننا نلاحظ مع الاستحسان

من خلال التمديد المناسب للولايات القضائية، وفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في القرارين ١٩٠٠ (٢٠٠٩) و ١٩٠١ (٢٠٠٩).

إن إكمال أعمال المحكمتين يعتمد إلى حد كبير على تلقيهما تعاونا كاملا من الدول، لا سيما فيما يتعلق بتقديم الوثائق وتعقب الفارين. ولا يمكن لعمل المحكمتين أن يكون كاملا حتى يتم تقديم جميع الفارين المتبقين إلى العدالة. وترحب المملكة المتحدة بتقييم المدعي العام براميرتز لتعاون صربيا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويظهر هذا التقرير استمرار التزام صربيا بالتعاون مع المحكمة. وكان اكتشاف مذكرات ملاديتش في أوائل هذا العام تطورا هاما وله آثار على عدد من المحاكمات الجارية. ومع ذلك، نود أن نحث السلطات الصربية على مواصلة الدفع في البحث عن الفارين المتبقين، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بتقييم المدعي العام براميرتز أن تعاون كرواتيا يلي بصورة عامة طلبات مكتبه وأن هناك تحسينات في مستوى التعاون منذ تقريره الأخير. لكننا نواصل حث كرواتيا على بذل كل جهد لإرضاء المدعي العام في ما يتعلق بالوثائق المفقودة المتعلقة بعملية العاصفة، لا سيما بمتابعة مسارات التحقيق الرئيسية للتوصل إلى ما حدث لتلك الوثائق المفقودة.

وتأسف المملكة المتحدة لعدم إحراز تقدم في البحث عن المتهم الفار من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيليبسيان كابوغا. ونلاحظ قرار الرئيس بايرون بإحالة مسألة تعاون كينيا إلى مجلس الأمن، الذي يتعين عليه الآن النظر بعناية في استجابته. وتكرر المملكة المتحدة دعوتها لكينيا إلى تقديم جميع المعلومات التي لديها عن المكان الحالي الموجود فيه كابوغا، وإبداء رغبتها في تقديم جميع ما يمكنها من دعم

على عمل المحكمتين، وعلى التقريرين عن استراتيجية الإنجاز للمحكمتين (انظر S/2010/270 و S/2010/259).

وترحب المملكة المتحدة بالجهود المبذولة من جانب المحكمتين لتنفيذ استراتيجية الإنجاز لكل منهما. ومع ذلك، يساورنا القلق حيال التأخيرات المشار إليها في تقريريهما الأخيرين. وفي بعض الحالات، هناك توقعات بأن يصل التأخير إلى ما يزيد على ١٢ شهرا بالمقارنة مع التوقعات قبل ستة أشهر. إننا نسلم بأن أحداثا غير متوقعة تقع أحيانا خارج نطاق سيطرة المحكمتين وتخرج أي محاكمة من إطارها الزمني. ولكن، من الحيوي، ونحن نمضي قدما، أن تقوم المحكمتان بكل ما بوسعهما للتقليل من التأخيرات إلى أدنى حد وبصفة خاصة من خلال تركيز مواردتهما على مهامهما الأساسية، وهي إكمال المحاكمات والطعون. وفي هذا السياق، نرحب بإعادة انعقاد الفريق العامل المعني بالإسراع في المحاكمات التابع للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وتنطلع إلى رؤية النتائج التي سيسفر عنها.

إننا نحيط علما بشواغل كلا الرئيسين حيال آثار مسائل تعيين الموظفين على استراتيجية الإنجاز والصعوبات التي يواجهانها في الإبقاء على الموظفين ذوي الخبرات بينما تقترب المحكمتان من نهاية عملهما. ونحن نسلم بأن خسارة الموظفين ذوي الخبرة من شأنه أن يؤثر سلبا على إكمال المحاكمات، ونوافق على ضرورة أن تبقى المحكمتان بكامل قوام الموظفين لتمكينهما من إكمال عملهما بسرعة. والموارد، بطبيعة الحال، ليست مسألة تهم مجلس الأمن. ومع ذلك، نغتنم هذه الفرصة لتشجيع الأمانة العامة على النظر بعين التأييد إلى طلبات المحكمتين بتوخي المرونة في إصدار عقود الموظفين، تماشيا مع الجدول الزمني الحالي للمحاكمات، كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣، من أجل مساعدتهما على حل مشاكل الإبقاء على الموظفين. وينبغي للمجلس أيضا أن يساعد المحكمتين

مرحلة يجب علينا عندها اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتمكين المحكمتين من إنجاز ولايتهما دون مزيد من التأخير. وفي الوقت نفسه، نحث أيضا المحكمتين على الاستمرار في جهودهما للتعجيل في الإجراءات، دون المساس بالإجراءات القانونية الواجبة.

لقد لاحظنا ملاحظات الرئيسين بشأن الأحكام والشروط المتعلقة بموظفي المحكمتين وقضائهما. أما بخصوص تمديد ولاية القضاة، فإن المجلس قد أعرب في قرارات سابقة عن عزمه على تمديد ولاية جميع قضاة المحاكمة وقضاة الاستئناف، بحلول ٣٠ حزيران/يونيه. ويجري النظر الآن في المزيد من التمديدات من قبل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

ويقوم الفريق العامل غير الرسمي أيضا بالنظر في مسألة آلية تصريف الأعمال المتبقية. لقد اتخذت المحكمتان عددا من التدابير في التحضير للانتقال إلى الآلية، ونطلب منهما الاستمرار في هذه الجهود. ومن ناحية أخرى، فإن الفريق العامل، برئاسة السفير ماير - هارتنغ ممثل النمسا وبدعم كبير من إدارة الشؤون القانونية قد أحرز تقدما كبيرا في إنشاء الآلية، التي ستكون حيوية بالنسبة لإرث المحكمتين.

ونحن كغيرنا، يساورنا القلق من حقيقة أن عدد الفارين لم يتغير منذ التقريرين نصف السنويين الأخيرين المقدمين من المحكمتين. ويتعين على جميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول في المناطق المعنية، تكثيف الجهود لكفالة إلقاء القبض على الفارين الثلاثة عشر المتبقين، بمن فيهم راتكو ملاديتش وغوران هادزيتس، وتقديمهم للعدالة دون مزيد من التأخير.

والتعاون الفعال من الدول في المجالات الأخرى، مثل الوصول إلى الأرشيف والوثائق والشهود، هو أيضا جزء هام من استراتيجية الإنجاز. ونلاحظ على نحو إيجابي جهود

لتقديم كابوغا والفرارين الآخرين من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى العدالة.

وبما أن المحكمتين تشرفان على إنجاز مهامهما، يجب على مجلس الأمن اتخاذ التدابير الضرورية لكفالة أن تكون هناك آلية لمعالجة المسائل المتبقية بعد أن تغلق أبوابهما. ونشكر المحكمتين على تحضيراتهما للانتقال إلى المرحلة المتبقية، ونعرب عن التقدير كذلك لتقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بشأن إنشاء مراكز إعلامية في يوغوسلافيا السابقة.

ونحن ممتنون للسفير ماير - هارتنغ لتقريره عن التقدم المحرز في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين والتابع لمجلس الأمن. ونشكر النمسا على قيادتها بشأن هذه المسألة. لقد أحرزت المناقشات بخصوص هذا الموضوع تقدما كبيرا في الأشهر الأخيرة. وتأمل المملكة المتحدة أن يكون المجلس مستعدا لاتخاذ قرار بحلول نهاية هذا العام.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتقديم الشكر لرئيسي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا ومدعيهما العامين على إحاطتهم الإعلامية الشاملة التي قدموها لتوهم. إن العمل الذي قامت به المحكمتان منذ أول يوم من إنشائهما يتسم بأهمية كبيرة في مكافحة الإفلات من العقاب، والنهوض بسيادة القانون وتمهيد الطريق للمصالحة بين الدول المعنية. ونقر أيضا بالإسهام الكبير الذي قدمته المحكمتان في العدالة الجنائية الدولية.

إلا أن المحكمتين رغم عملهما المتفاني وجهودهما المستمرة في مواصلة استراتيجية الإنجاز، لن تتمكننا من احتتام عملهما قبل التاريخين المحددين الواردين في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ومن ثم، فنحن الآن في

بمسؤولياتهما وتنفيذ استراتيجية الإنجاز. وهما تستحقان الثناء على جهودهما وينبغي تقديم المزيد من الدعم لهما وذلك لاختتام أنشطتهما القضائية المستقبلية على نحو عاجل.

أما بخصوص الاحتفاظ بالموظفين، يتفق وفدي مع تقييم الرئيسين والمدعين العامين أنه ينبغي وضع التدابير اللازمة في أقرب وقت ممكن لكفالة أن يستمر الموظفون ذوي الكفاءات العالية في العمل مع المحكمتين. ومن الواضح أن التقاعد المبكر للموظفين ذوي الخبرات أو استقالاتهم قد تعرض عمل المحكمتين للخطر وينتج عنه المزيد من التأخير في اختتام مهماتهما. ولهذا السبب يتعين على المنظمة أن تنظر بصورة عاجلة في تقديم المزيد من الحوافز والضمانات للفرص المهنية في المستقبل للموظفين الذين يرغبون في البقاء حتى اختتام أنشطة المحكمتين. وإلى جانب ذلك، من شأن عملية التوظيف السريعة والشاملة ضمان عدم تأثر الإجراءات بصورة سلبية في الحالات التي يقرر فيها الموظفون المغادرة.

وهناك عنصر ثالث هام هو التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمتين. فهو لا يزال عنصرا رئيسيا ليس بالنسبة لنجاح استراتيجية الإنجاز فحسب، بل أيضا لإقامة العدالة بصورة سليمة. ونقر بالخطوات التي اتخذتها الدول المعنية للاستجابة للطلبات التي تقدمت بها المحكمتان. ونشجعها على الاستمرار في القيام بكل ما في وسعها للتعاون الفعال والعاجل مع المحكمتين، بما في ذلك ما يخص اعتقال الفارين وإمكانية إحالة القضايا إلى الولاية الوطنية.

رابعا، في الوقت الذي يمضي تنفيذ استراتيجية الإنجاز قدما، تصبح أنشطة التوعية وبناء القدرة أكثر أهمية، والمجتمعات المحلية المتأثرة ينبغي إبلاغها بالعملية المتطورة وكيفية تأثيرها على إدارة العدالة. وينبغي توعيتها أيضا حيال الآلية الجديدة التي ستحل محل المحكمتين عندما تُتخذ القرارات النهائية في هذا الصدد. علاوة على ذلك، ونظرا

كروايات المستمرة والجادة في ما يتعلق بالتعاون بشأن الوثائق المفقودة. وفي هذا الصدد، يسعدنا أن نلاحظ أن تقرير المدعي العام يقر بأن هناك تحسنا عاما في نوعية التحقيقات التي تجريها كروايتا. ونرحب أيضا بتعاون صربيا المستمر، بما في ذلك تسليم مذكرات راتكو ملاديتش، وكذلك الاستجابات الكافية من البوسنة والهرسك لطلبات المدعي العام. ونشيد بهذين البلدين على تحسين مستوى التعاون ويحدونا الأمل في أن يؤدي إلى تحقيق العدالة التامة والمصالحة. وبالمثل، نقدر استمرار تعاون رواندا مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مختلف المجالات.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أتقدم مرة أخرى بشكرنا الصادق لرئيسي المحكمتين ومدعيهما العامين وجميع قضائهما على كفاءتهم المهنية وعملهم المتفاني.

السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر كلا من الأونرابل القاضي روبنسون والقاضي بايرون والمدعين العامين براميرتز وجالو على تقاريرهم الشاملة المعروضة على المجلس (انظر S/2010/270 و S/2010/259) والملاحظات التي أبدوها اليوم. وفوق ذلك، نشيد بجهودهم التي يبذلونها لإنجاز عمل المحكمتين في الوقت المناسب. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر السفير توماس ماير - هارتغ ممثل النمسا وفريقه على عملهم الرائع في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين.

واليوم، يود وفدي أن يتناول خمس مسائل محددة تتعلق بالمحكمتين: التقدم المحرز، والاحتفاظ بالموظفين، والتعاون الدولي، وأنشطة التوعية، والمسائل الأخرى المتبقية. ورغم جميع التحديات والعوائق التي واجهتها المحكمتان في أنشطتهما العادية، فإنه لا ينبغي أن تغيب عنا حقيقة أن كلا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد أحرزتا تقدما كبيرا في القيام

السيد لولو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على إحاطاتهم الإعلامية الجريئة والزاهرة بالمعلومات بشأن عمل المحكمتين. ونشيد بمحكمة يوغوسلافيا السابقة ومحكمة رواندا للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتهما للإنجاز خلال الأشهر الستة الماضية. ويسعدنا الالتزام الراسخ للمحكمتين وكذلك التدابير التي اتخذتها للإسراع في إجراءات عملهما. ونلاحظ مع الارتياح أن المحكمتين تمثلان لقواعد العمل الواجب، وأن التوقعات للفترة المشمولة بالتقرير قد تمت إلى حد كبير.

وعلى رغم هذه التطورات الإيجابية نلاحظ مع القلق التحديات التي تؤثر على عمل المحكمتين، وليس أقلها القيود المفروضة على الموظفين، وتعيين القضاة ذاهم لعدة محاكمات تجري في آن معاً، ومسائل تعاقدية. ونظراً لعدم وجود حل فوري لهذه المشاكل، نرى أن المجلس ينبغي ألا يشعر بقدر زائد من التفاؤل في تقديراته لاستراتيجية الإنجاز. ونحث المحكمتين على مواصلة معالجة التأخيرات بشكل أفضل، بغية التخفيف من أثرها. والمجلس، من جانبه، يتعين أن يكون مرناً واستباقياً وعملياً في تناوله لتلك العوامل، ولا سيما الإبقاء على الموظفين، وتمديد ولاية القضاة، ومسائل تتعلق بالميزانية خارجة عن سيطرة المحكمتين مع وقف أثرها.

ونتشاطر التقييم بأن التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمتين يظل عنصراً لا غنى عنه لنجاح استراتيجية الإنجاز. وفي هذا الصدد، نشعر بالقلق إزاء أن بعض الفارين ما زالوا متوارين. ونحث جميع الدول على التعاون مع المحكمتين لكفالة القبض على هؤلاء الفارين وتقديمهم إلى العدالة. وفي السياق نفسه، نشدد على ضرورة التعاون في إحالة القضايا إلى المحاكم الوطنية، ونقل المحكومين إلى أماكن تنفيذ أحكامهم، ونقل الأشخاص الذين ثبتت براءتهم والأشخاص الذين أمّوا أحكامهم.

للجهود الآيلة إلى إحالة قضايا على محاكم وطنية، خاصة في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ينبغي للدول الأعضاء المهتمة باستلام تلك القضايا أن تحظى بالتعاون الدولي لتعزيز قدراتها الوطنية إذا رغبت في ذلك. وبوسع المحكمتين أن تؤدي دوراً مركزياً في هذا الصدد.

أخيراً، بالنسبة إلى مسائل أخرى متبقية، يشدد وفدي على الحاجة إلى التزام المحكمتين المتواصل بتوصيات الأمين العام في تقاريره عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية وآلية تصريف الأعمال. وهذا يتصف بأهمية خاصة لدى النظر في سبل ممكنة لمراجعة أوامر حماية الشهود، ووضع واعتماد استراتيجيات رفع السرية عن السجلات والحفوفات على النحو المناسب.

وأحد التحديات الرئيسية في الاعتماد على محكمة مخصصة هو معرفة ماذا يتعين القيام به تحديداً عندما تكون قد أنجزت معظم مهامها الرئيسية لكن ما زالت في حاجة إلى القيام ببعض الأنشطة، من قبيل محاكمة من تبقى من الفارين، وحماية الشهود وحفظ الوثائق. ولدى تناول استراتيجية الإنجاز، ينبغي للمرء ألا يسعى إلى هدف إنهاء الأنشطة بسرعة مما يلحق الضرر بمبدأ العمل على النحو الواجب؛ وإلا فإن تراث المحكمة قد يتعرض للخطر، مع ما يخلف ذلك من أثر على تحقيق العدالة. وفي الوقت ذاته، ينبغي عدم ادخار أي جهد لإحراز تقدم ثابت والتقييد بالمواعيد النهائية.

إن الإنشاء المبكر لآلية تصريف الأعمال سيزيد التأكيد على تحقيق العدالة. ويأمل وفدي لجهود إنشاء هذه الآلية للمحكمتين الدوليتين أن تؤتي ثمارها قريباً. وعلينا جميعاً أن نعمل عملاً مكثفاً بغية التمكن من إحالة جميع الأعمال المتبقية على الهيكل الجديد. وبوسع مجلس الأمن أن يعتمد على استعداد وفدي لمواصلة التعاون مع أعضاء المجلس الآخرين في هذا الصدد.

يقدر لبنان الجهود المبذولة من القيمين على المحكمتين الدولتين لتحقيق "استراتيجية إنجاز الأعمال" بأسرع وقت، ويلحظ إحراز تقدم في مختلف درجات المحاكمات، كما يتفهم وجود صعوبات حالت دون إتمام المهام في التواريخ المفترضة. لذا، يؤكد لبنان دعمه كي يتخذ مجلس الأمن جميع التدابير الضرورية التي تمكن المحكمتين من اختتام أعمالهما في أقرب وقت ودون التفريط بمقتضيات العدالة، ويشجع على نقل المزيد من الدعاوى إلى المحاكم لوطنية التي تتوفر فيها الشروط التي تؤمن المحاكمات العادلة، لأن من شأن ذلك التخفيف من وطأة أعمال محكمتي رواندا ويوغوسلافيا السابقة والتسريع في تحقيق "استراتيجية إنجاز الأعمال".

ويثني لبنان على التعاون الذي تبديه معظم الدول مع المحكمتين الدوليتين لا سيما دول يوغوسلافيا السابقة والدول المجاورة لرواندا ويناشدها كلها بالتعاون الكامل معهما. فدور هذه الدول أساسي لتحديد مكان وجود الفارين وتوقيفهم وتسليمهم، بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه من معلومات ومستندات ثبوتية.

من ناحية أخرى، يثمن لبنان جهود فريق العمل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية برئاسة النمسا، ويأمل باعتماد "آلية تصريف المهام المتبقية" لأنها مكملة لعمل المحكمتين. فهي تضمن حماية للشهود وتوقيف الفارين والحفاظ على أرشيف المحاكمات، الذي يشكل إطارا مرجعيا قيما للقانون الجنائي الدولي.

إن إنشاء المحكمتين بعد نهاية الحرب الباردة شكل قفزة نوعية تتمثل بالتصدي للإفلات من العقاب. ونجاح المحكمتين في تحقيق الغاية المتبغاة منهما يشكل حجر أساس نحو محاسبة المجرمين وسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني، وهو معبر أساسي نحو طي صفحة الماضي الأليم من تاريخ رواندا ويوغوسلافيا السابقة وبناء المصالحات الوطنية

والتعاون يتعزز أيضا عن طريق تدريب المدعين العامين وموظفي القضاء الوطنيين، وتشاطر المعلومات مع المحكمتين، والمشاريع المشتركة بين الدول. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان تعزيز قدرة الدول على مقاضاة انتهاكات القانون الإنساني الدولي. ونعتقد أن هذه الأنشطة تدمج العمل الجيد الذي قامت به المحكمتان، وتخدم العدالة، وتنهض بمكافحة الإفلات من العقاب.

ونحن نرحب بجهود المحكمتين لزيادة التعاون والمساعدة في مجال القضاء على نحو متبادل. ونشاط التقييم الوارد في تقرير يوغوسلافيا السابقة (S/2010/259) ومفاده أن الاعتراف بأهمية هذا التعاون وهذه المساعدة في آليتي تصريف الأعمال سيسهم إسهاما كبيرا في زيادة سد فجوة الإفلات من العقاب. وتشعر الدول الأعضاء بالتشجيع على الاستفادة من مكتب الموارد الإعلامية التابع للمدعي العام بشأن المحاكمات الوطنية للمشتبه فيهم ممن لم تحاكمهم المحكمة.

وبينما ننظر في استراتيجية الخروج للمحكمتين، من المهم أن نواصل التفكير في تراثهما. وثمة حاجة إلى الإبقاء على الأنشطة التي تبرز وتنشر المعلومات عن أنشطة المحكمتين في هذه المرحلة الحيوية من استراتيجية الإنجاز. والمطلوب مزيد من أنشطة التوعية لشرح عمل المحكمتين لدى أصحاب المصلحة المحليين. وضروري أيضا إنشاء مراكز مرجعية دائمة للمعلومات والمحفوظات المتعلقة بأنشطة المحكمتين.

وفي الختام، أود أن أشيد بالسفير ماير - هارتغ على قيادته للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

السيد عساف (لبنان): السيد الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أشكر رئيسي محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا والمدعين العامين على إحاطاتهم الإعلامية.

بناء على طلب المدعي العام، بعدم تعاون كينيا، وتلك خطوة هامة. ولا بد لنا من أن نكرر طلبنا إلى كينيا الوفاء بالتزاماتها لإلقاء القبض على فيليسيان كابوغا، وجلبه للعدالة. ولا يزال المجتمع الدول بأسره، بما في ذلك، فرنسا، معباً إلى جانب الروانديين، وبلدان المنطقة، والمحكمة لضمان أيضاً محاكمة المتهمين من ذوي الرتب الصغيرة، والمسؤولين عن ارتكاب الفظائع.

إني إذ أنتقل إلى الكلام عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن قيام السلطات الصربية بإلقاء القبض على السيد كارادزيتش كان خطوة هامة إلى الأمام. ويجب أن تبدأ محاكمته الآن، ونأمل أيضاً بإلقاء القبض على السيد ملاديتش والسيد هاديتش. كما أشار مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، في أعقاب الإحاطة الإعلامية للمدعي العام براميريتش، أمام المجلس، ينبغي لصربيا أن تتبع توصيات المدعي العام. أما في ما يتعلق بالمسائل المعلقة في المحكمة والتي تشمل كرواتيا، فنشق بالكامل بأن كرواتيا سوف تحلها.

إذا لم تُحل مسألة الفارين، فسيتعين تناولها في إطار إدارة تركة المحكمة. إذ أن أوامر القبض لن تتلاشى. وهكذا، فإن الآلية المتبقية ستتولى التحقيق وعملية إلقاء القبض. وما فتئ الفريق العامل غير الرسمي للمجلس المعني بالمحاكم الدولية يعمل على هذا الموضوع تحت قيادة النمسا التي نعرب عن تقديرنا الشديد لها.

إن الفريق العامل هام وقد أثر عمله ليس برواندا ومنطقة البحيرات الكبرى وجميع أوروبا فحسب، بل أثر على نحو أوسع من ذلك بمستقبل العدالة الجنائية الدولية. لذلك تطلب فرنسا من الأمانة العامة، وفقاً للبيان الرئاسي (S/PRST/2008/47) الذي اعتمدناه في عام ٢٠٠٨ التركيز الوثيق على الخدمات، بما فيها الترجمة الفورية التي يحتاجها

المتينة وتأمين الاستقرار وردع المجرمين في المستقبل وإنصاف الضحايا والتخفيف من معاناة المقربين منهم.

ويبقى لبنان إلى جانب كل مسعى لإنجاح مسيرة العدالة الدولية.

السيدة لوفراي دي هيلين (فرنسا) (تكلمت

بالفرنسية): أنا أيضاً أود أن أشكر الرئيسين والمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تقاريرهم نصف سنوية.

إن الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها من فورنا تؤكد وجود خلل في الجدول، وسيتعين على مجلس الأمن الاستجابة وفقاً لذلك. وبطبيعة الأمر، فإن أول شيء ينبغي عمله منح المحكمتين الموارد اللازمة لإتمام المحاكمات والطعون الجارية مع الاحترام الكامل لقواعد العدالة. ونأمل من المجلس لدى اتخاذه قراراته في المستقبل أن يعرب عن إرادته بوضوح بكفالة توفر الموارد اللازمة للمحكمتين. أما وقد قيل ذلك، كما جاء في ملاحظة ممثل اليابان، فإن التأخر مسألة تبعث على القلق ونرجو من المحكمتين مضاعفة جهودهما لزيادة فعالية ووتيرة عمل الدوائر الابتدائية ودوائر الاستئناف.

إن عمل المدعين العامين جوهرى في البحث عن الفارين الذين لا يزال إلقاء القبض عليهم ونقلهم إلى المحاكم مسألة ذات أولوية. فوجود فارين دليل على الشكوك الكبيرة التي تكتنف استراتيجيات الإنجاز.

أما في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما ذكرنا القاضي بارون والمدعي العام جالو، فلا يزال ثمة ١١ متهما فاراً. وهناك سجل ممتاز للتعاون الإقليمي في إلقاء القبض في الماضي، ونهيب بجميع الدول أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المدعي العام جالو، أود باسم فرنسا أن أرحب مرة أخرى بأنشطة المدعي العام الذي ما برح قادراً على نيل ثقة جميع الجهات الفاعلة في المنطقة. وقد أبلغنا رئيس المحكمة،

العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الجنائية. وارتكازا على الأساس الوارد في تقرير الأمين العام (S/2009/258)، يعمل الفريق بصورة مكثفة وقد حقق تقدما هاما في مداولاته. وتعلق البوسنة والهرسك أهمية كبيرة على عمل الفريق وتشيد أيضا بجهود الوفد النمساوي في تقديم المساعدة القيمة لمكتب الشؤون القانونية، في توجيه مداولاته نحو إنشاء آلية متبقية تجسد تركة المحاكم بأنجع وأنسب الطرق.

إننا إذ ننظر في التقارير المفصلة المتعلقة بالتأخيرات في تنفيذ استراتيجية الإنجاز، من الضروري الاعتراف بأن بعض العوامل الخارجة عن نطاق سيطرة المحكمة، إلى حد ما، هي التي أسهمت في هذه التأخيرات. وينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الحسبان، البرامج المكثفة الموصوفة في التقارير والصعوبات التي يواجهها القضاة في تناول عدد من القضايا الجاري النظر فيها بصورة متزامنة، والتي توحى بأننا بحاجة إلى نهج أكثر واقعية. وعلى الرغم من أننا، نأسف للتأخيرات، فإن كفاءة المحاكمة العادلة في كل قضية بمفردها ينبغي أن تظل بلا شك أولوية لنا. وبينما نشجع المحاكم على بذل كل جهد ممكن لإنجاز عملها، لا يزال المجلس ملتزما بتقديم مزيد من الدعم لعملها من دون عراقيل. وبالتأكيد أن تمديد ولايات القضاة إحدى المسائل التي يتعين على المجلس بحثها.

كذلك، مما يدعو للأسف أن بعض المتهمين لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لا يزالون فارين. إن توقيف أولئك الأشخاص ومحاكمتهم، سواء بواسطة المحكمتين أو عن طريق آلية تصريف الأعمال المتبقية، ينبغي أن يظل على قائمة أولوياتنا. ذلك أن مهمة تلك الهيئات لن تكتمل في رأينا ما لم تنجز ذلك، وإن الواقع المعاش يشير إلى أن هناك الكثير من العمل ينتظر القيام به باسم العدالة.

الفريق والرئاسة النمساوية. وستواصل فرنسا العمل في الفريق ليتمكن المجلس من اتخاذ قرار حسن التوقيت يحافظ على سلامة تركة المحكمتين ويفي بمعايير الاستمرارية والبساطة والانضباط المالي.

وتعتقد فرنسا اعتقادا راسخا، بأنه ينبغي لنا استغلال الهياكل القائمة في لاهاي وأروشا، والخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات القضائية الأخرى للآلية المتبقية، بالإضافة إلى التآزر الممكن بين الآلية وهذه المؤسسات القضائية.

السيد بارباليش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أرحب اليوم، برئيسي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين، وأشكرهم على تقاريرهم المفصلة وإحاطتهم الإعلامية المستفيضة. ونلاحظ مرة أخرى، العمل الشاق والتفاني في سبيل العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. لقد مثلت المحكمتان، منذ إنشائهما عنصرا هاما وركيزة من الركائز يقوم عليها نظام العدالة الجنائية الدولية، كما نعرفه اليوم. ومن الأهمية المتزايدة لدينا باستمرار الحفاظ على تركة المحكمتين وتقديم الدعم اللازم لهما وتشجيع الإنجاز الناجع لعملهما والانتقال في الوقت المناسب، إلى آلية متبقية مناسبة وذات مصداقية.

ومن هنا، أود أن أكرر، دعم بلادي لعمل المحكمتين، ونؤكد تكريس البوسنة والهرسك لتعزيز نظام العدالة الجنائية الدولية. ونعتقد بقوة أن محاكمة من ارتكبوا جرائم شنعاء في رواندا ويوغوسلافيا السابقة لن يؤدي ببلادنا إلى المصالحة وإلى مستقبل أفضل فحسب، بل الأهم من ذلك، أنه سوف يحقق العدالة والمواساة للضحايا وأسرههم وضمان كرامتهم.

نود أيضا، أن نعرب عن تقديرنا للسفير ماير - هارتيغ، على قيادة النمسا العتيدة في ترؤس الفريق

وكما أكدت البوسنة والهرسك مرارا، فإن للعمل الذي تقوم به المحكمتان أثرا عظيما وأهمية مباشرة بالنسبة للبلدان الواقعة تحت الولاية القضائية لهما. وبوصفنا واحدا من تلك البلدان، فإن أهمية العدالة والمساءلة أمر لا يمكن أن نوفيّه حقه من التأكيد. إن الجرائم الشنيعة التي ارتُكبت يجب أن تجرّ العقاب عليها، والأشخاص المسؤولون عنها يجب أن تكشف هوياتهم وأن تأخذ العدالة مجراها في النهاية. ومهما كانت مرارة هذه العملية، فإنها ستتيح أخيرا للضحايا وأسْرهم بعض العزاء والكرامة وقد تؤدي إلى المصالحة في نهاية المطاف.

السيدة غو زياومي (الصين) (تكلّمت بالصينية):
أود بادئ ذي بدء أن أشكر القاضي روبنسون والمدعي العام براميرتز على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمتهما بشأن عمل المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة وتنفيذ استراتيجية الإنجاز. كما أشكر القاضي بايرون والمدعي جالو على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن عمل المحكمة الجنائية لرواندا وتنفيذ استراتيجية الإنجاز.

أنا نلاحظ، منذ صدور التقارير الأخيرة، أن المحكمتين تواصلان عملهما لتنفيذ استراتيجية الإنجاز وأنها حققتا تقدما صوب ذلك. غير أننا، مع إشاراتنا بذلك التقدم، نلاحظ بقلق أن أيّا من المحكمتين لن تتمكن من الفراغ من مهمتها هذا العام، ولن يتم التقيّد بالجدول الزمني الذي حدده مجلس الأمن لاستراتيجية الإنجاز، بل قد يتم تمديدّه إلى ما بعد عام ٢٠١٤. وبطبيعة الحال هناك عوامل كثيرة تسببت في هذا التأخير الذي يمكن تفهّمه نظرا لأنه لم يكن بإمكان المحكمتين التكهّن ببعض تلك العوامل. ومع ذلك، يظلّ واجبا حتميا على جميع الأطراف أن تبذل جهودا مخلصّة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز كما حددها مجلس الأمن.

ومراعاة لذلك، نؤكد قلقنا، فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، لغياب أي تقدم في تعقّب الشخصين الذين لا يزالان هارين من العدالة وهما راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، وتقديمهما إلى العدالة. وإنني، إذ أشدد على احترام البوسنة والهرسك الراسخ للالتزامات واحترامها الثابت للعدالة الجنائية الدولية ودعمها لها، أحث على جعل هذين الممارين يدفعان أخيرا ثمن ما ارتكبا من جرائم. وفي هذا الصدد، فإن تعاون دول المنطقة أمر حاسم، ولكن هناك حاجة أيضا إلى مزيد من دعم ومشاركة المجتمع المدني.

إننا نخطط علما أيضا، مع التقدير، بالتفاصيل الواردة في تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة لما تعكسه من سجل التعاون المطرد والإيجابي بين البوسنة والهرسك والمحكمة. لقد كان التعاون مثمرا بشكل خاص فيما يتعلق بالقضايا المشمولة بالمادة ١١ مكررا، المحالة من مكتب المدعي العام للمحكمة إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة بالبوسنة والهرسك. كذلك استجابت سلطات البوسنة والهرسك فعلا لجميع الطلبات الواردة إليها من مكتب المدعي العام وذلك بمعدّه بالوثائق والسماح له بالاطلاع على المحفوظات الحكومية بدون عوائق.

علاوة على ذلك، أُتخذت تدابير إضافية لتعزيز التعاون بين بلدان المنطقة. فبالنظر إلى إمكانية إجراء محاكمات وطنية لجرائم الحرب، أبرمت البوسنة والهرسك، كما ورد ذكره في تقرير المدعي العام براميرتز، عدة اتفاقيات مع البلدان المجاورة بهدف تحسين التعاون في المسائل القضائية. ولا نملك إلا أن نتفق مع تقييم المدعي العام لهذه الاتفاقيات من حيث كونها تمثل أساسا جيدا وأنها، في نهاية المطاف، ستكون ذات أثر إيجابي على التحقيقات وعلى وضوح الاتصال وتبادل المعلومات.

يكتسي تقرير المحكمتين والإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها اليوم أهمية كبرى من وجهة النظر العملية لأن مجلس الأمن قد أكد في قراره ١٩٠٠ (٢٠٠٩) و ١٩٠١ (٢٠٠٩) عزمه على إصدار قرار بشأن تمديد جديد لفترة ولاية القضاة وفق مقتضيات الجدول الزمني المستكمل للإجراءات الذي أعدته المحكمتان. وقد أكد مجلس الأمن في قراراته الإطار الزمني لعمل المحكمتين.

من المفترض أن نكون قد بدأنا الآن بالفعل في العد التنازلي لفراغ المحكمتين من عملهما. ولكن الصورة التي تبلورت تتسم بالقتامة. من الأمور المحيرة أن مجلس الأمن تلقى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تقارير تتضمن أطرا زمنية مختلفة تماما لإنهاء الإجراءات. ما الذي حدث خلال الأشهر الستة الماضية من عوامل غير متوقعة واستثنائية إلى درجة أن تعلن المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا مثلاً عن زيادة كبيرة في طول مدة جميع المحاكمات بدون استثناء؟

أنا لا نتكلم هنا عن تمديد لفترة شهر أو شهرين، فقد طالت فترة قضية فويسلاف شيشيلي ٢٠ شهرا إضافيا فوق المدة التي أخطرت بها المجلس سابقا، فيما طال أمد قضيتي ميكو ستانيسيش وستويان زوبليانين ١٤ شهرا وقضيتي يوفيك ستانيسيش وفرانكو سيماتوفيتش ١٣ شهرا إضافيا وقضية زدرافاكو توليمير ١٢ شهرا إضافيا. وينطبق هذا الأمر على القضايا كافة.

علاوة على ذلك، فإن بعض المتهمين تم توقيفهم منذ ست أو سبع سنوات. هل تتماشى مثل هذه الممارسات حقا مع قواعد حقوق الإنسان المعترف بها عالميا والمعايير الحضارية لإقامة العدل؟ وبالنظر إلى أن أعمال المحكمتين قد شارفت على نهايتها فإننا نرغب في الحصول منهما على تقديرات أكثر واقعية وفوق ذلك إلى تنفيذ تلك التقديرات عمليا. إننا ندعو المحكمتين لأن تبرهننا على أكبر قدر من

إننا نأمل أن تتمكن المحكمتان، استنادا إلى جهودهما السابقة، من مواصلة استكشاف أكثر الوسائل فعالية لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. وفي هذا الصدد، نلاحظ، وفقا لجدولهما الزمني الجديد للمحاكمات، إنه يُتوقع أن تكمل المحكمة الجنائية لرواندا بنهاية عام ٢٠١١ الإجراءات التمهيدية لجميع قضاياها الحالية فيما يُتوقع أن تفعل المحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة ذلك بنهاية عام ٢٠١٢.

أود أن أشدد مرة أخرى على أن إحالة القضايا والأشخاص الممارين قدر المستطاع إلى البلدان القادرة على النظر في أمرهم، والراغبة في ذلك، يعد خطوة بالغة الأهمية في استراتيجية الإنجاز. إننا نأمل أن تواصل المحكمتان اتخاذ التدابير الرامية إلى تنفيذ تلك الخطوة ونناشد البلدان المعنية أن تبدي تعاونها كاملا في هذا الصدد، ونحن على استعداد للنظر بجدية في أي اقتراح مفيد من شأنه أن ييسر عملية الإحالة من المحكمتين.

إن الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمحكمتين يجري حاليا مشاورات بشأن مشروع القرار المتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية وقد شرع الآن في القراءة الثالثة للمشروع. إننا نثمن العمل الذي يقوم به الفريق العامل غير الرسمي ونتطلع إلى الانتهاء من تلك المشاورات في وقت مبكر. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه الشكر إلى النمسا، بوصفها رئيسا للفريق العامل، وإلى مكتب الشؤون القانونية على ما يبذلانه من جهود دؤوبة لتيسير مهمة الفريق العامل.

السيد شركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

نتقدم بالشكر للرئيسين والمدعين العاملين للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية لرواندا على المعلومات التي قدموها بشأن الحالة الراهنة لسير العمل في المحكمتين والتدابير التي يتم اتخاذها لإتمام الإجراءات القانونية المتبقية.

العملية المعقدة والحساسة من الناحية السياسية المتمثلة في استعادة العدالة في المناطق المعنية وتقديم المذنبين إلى العدالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المكسيك.

يود وفدي أن يشكر الرئيسين والمدعين العاملين للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا على عرضهم لتقاريرهم نصف السنوية عن حالة استراتيجيات إنجاز أنشطة المحكمتين (S/2010/259 و S/2010/270).

وتولي المكسيك اهتمامها للجهود التي بذلتها المحكمتان للإسراع في الاضطلاع بأنشطتهما القضائية بطريقة مسؤولة وفعالة، وللتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لديهما خلال الأشهر الستة الماضية، والطريقة التي كفلتا بها تطبيق العدالة واحترام الحقوق الإجرائية للمتهمين. ونحن نعي أن الأنشطة القضائية تخضع دائما لسلسلة من الظروف والأحوال غير المتوقعة وأن المحكمتين تعالجان هذا الأمر بأفضل السبل الممكنة. وعليه، فإن الإجراءات التي اتخذتها المحكمتين تعطينا الثقة في أن نحثهما على اتخاذ تدابير إضافية لاختتام عملهما في أسرع وقت ممكن والسماح بإنشاء آلية تصريف الأعمال.

ويؤكد التقريران المعروضان علينا هذا الصباح أن المحكمتين لن تتمكنتا من اختتام عملهما بحلول المواعيد المحددة في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وعليه، فإن عمل المحكمتين سيستمر حتى بعد نهاية عام ٢٠١٢. وهذا ناتج، في جملة أمور عن مسائل مثل عدم التعاون وصعوبة الإبقاء على الموظفين المؤهلين، والصعوبات في إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية. وهذه المسائل في مجملها تشكل تحديات كبيرة لكفالة امتثال المحكمتين لموعد إكمال العمل الذي حدده المجلس.

التركيز للقيام بأعمالهما التنفيذية بشأن المحاكمات وأن تظهرها قدرا أكبر من المرونة في المسائل الفنية.

إن تعاون الدول - وبخاصة دول المنطقة - مع المحكمتين يعدُّ من العوامل الرئيسية لإنجاز المحكمتين مهمتهما بشكل فعال. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالتقييم الإيجابي الوارد في تقرير المدعي العام للمحكمة الجنائية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بمستوى تعاون السلطات الصربية مع المحكمة. من المؤسف أن دولاً أخرى في المنطقتين الأوروبية والإفريقية لم تفلح في تعزيز فعالية تعاونها بشكل ملموس مع المحكمتين أو الاستجابة على نحو فعال وفي الوقت المناسب للطلبات الواردة إليها من مدعي المحكمتين.

يعكف مجلس الأمن بفعالية على إعداد نموذج لآلية تصريف الأعمال المتبقية التي سترث مهام وصلاحيات المحكمتين. ونستطيع أن نقول بكل تأكيد إن قرار مجلس الأمن بشأن هذه المسألة سوف يُرسي سابقة، لأنه لم يحدث في تاريخ العدالة الدولية أن أنجزت محكمة دولية عملها. ولهذا السبب، من الأهمية بمكان القيام بتحليل تفصيلي لجميع المسائل المتعلقة بإنشاء هيكل دولي جديد، بما في ذلك مركزه وولايته القضائية وأساليب عمله وتعاون مع الدول الأعضاء.

ولا يزال من الصعب التثبت من آلية تصريف الأعمال. ولكن وفد بلدي وضع منذ فترة طويلة المعايير الأساسية التي نعتبرها ضرورية تماما. فيجب أن تكون آلية صغيرة لها ولاية قضائية محددة بشكل واضح وتؤدي عملها على أساس ولاية محددة وخلال مدة محددة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمحفوظات التي ستسلم إلى الآلية أن تبقى ملكا للأمم المتحدة. إننا نعتقد أنه إذا ما تمت تلبية تلك الشروط، فسيكون ممكنا إنشاء هيكل فعال بشكل حقيقي وقادر على نحو فعال وعلى أعلى مستويات الحرفية أن ينجز

وعلى مدى الأشهر الستة القادمة، ستواصل المكسيك الإسهام في الجهود لتشكيل آلية تصريف الأعمال في سياق الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية، الذي قدم لنا بشأنه زميلنا من النمسا إحاطة إعلامية دقيقة للغاية. وعلى الرغم من تلك الاعتبارات التفصيلية إلى حد كبير، ينبغي ألا يغرب عن بال مجلس الأمن الهدف الرئيس المتمثل في إقامة العدالة فيما يتعلق بالفظائع الجسيمة والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سياق الصراعات في يوغوسلافيا ورواندا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك وتهنئة وفدكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وعلى الطريقة التي تديرون بها أعمال المجلس.

كما أود أن أرحب بالرئيسين روبنسون وبايرن وبالمدعين العامين براميرتز وجالو وأن أشكرهم على إحاطتهم الإعلامية عن تنفيذ استراتيجية الإنجاز لدى المحكمتين.

وترحب كرواتيا بالتقدم المحرز حتى الآن وتأمل أن تتواصل الوتيرة المكثفة الحالية لأعمال المحكمتين من أجل اختتام تنفيذ ولايتهما في الوقت المناسب وبطريقة منظمة.

وقد لاحظنا الشواغل التي أثار عدم التمكن من الوفاء بالمواعيد المتوقعة لإنجاز المحاكمات. ومع ذلك، تعتقد كرواتيا اعتقاداً راسخاً أن الإغلاق المبكر للمحكمتين، وإن كان هدفاً مشروعاً، ينبغي ألا يتحقق على حساب الولاية التي تم إنشاء المحكمتين من أجلها أو على حساب احترام ضمانات المحاكمات العادلة. وعلينا ألا ننسى أن تأخر إلقاء

ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتم تزويد المحكمتين بالوسائل التي تمكنهما من اختتام عملهما القضائي في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، من الضروري تمديد فترة ولاية قضاة المحكمة الابتدائية لدى المحكمتين إلى النصف الأول من عام ٢٠١١ كحد أدنى، واستعراض أعمال الاستئناف إلى النصف الثاني من عام ٢٠١٠، وفقاً للأحكام الواردة في القرارين ١٩٠٠ (٢٠٠٩) و ١٩٠١ (٢٠٠٩).

إن تعاون الدول مع المحكمتين أمر أساسي أيضاً. وفي ذلك الصدد، نُهيب بالدول المعنية أن تستجيب بدون تأخير لطلبات الهيئات المتخصصة للمحكمتين، ولا سيما فيما يتعلق بالعثور على الفارين وإلقاء القبض عليهم، وهم اثنان بالنسبة للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة و ١١ بالنسبة للمحكمة الدولية لرواندا. ونُحيط علماً على نحو خاص بالتعاون القضائي القيم قدمته حكومة كرواتيا. ونحن نحثها على مواصلة ذلك التعاون فيما يتعلق بالمسائل المتبقية أمام المحكمة.

ولا يمكننا أن نتجاهل أن المحكمتين تواجهان التحدي المتواصل المتمثل في تحقيق التوازن بين إقامة العدل والكفاءة الإدارية، وكفالة الحقوق الأساسية للمتهمين، والشهود والضحايا، وإنجاز عملهما في أقرب وقت ممكن. وعليه، فإن المكسيك تكرر التأكيد على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل نهجه الواقعي والمرن حيال استراتيجيتي الإنجاز لدى المحكمتين. ونحن نرى أن الخيار المستصوب هو أن تنجز المحكمتان أعمالهما في المستقبل القريب، ولكن ليس على أساس مواعيد اعتباطية. والتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز، الذي تشاظرته المحكمتان معنا، يسهم في كفالة القيام بإنشاء آلية تصريف الأعمال بطريقة أكثر قابلية للمعالجة وأكثر كفاءة.

تعميق، وعند الضرورة، توسيع العمل الذي قد اضطلع به بالفعل التحقيق الإداري الذي أُجري في أعقاب الأمر الذي أصدرته الدائرة الابتدائية في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأود أن أعرب عن تقدير وفدي لإقرار المدعي العام وأعضاء المجلس بالنتائج الملموسة التي حققتها فرقة العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، التي وردت في التقارير السبعة عن أنشطتها التي رفعتها إلى الدائرة الابتدائية ومكتب المدعي العام.

وأود أيضا أن أشدد على أن فرقة العمل ستتابع بقوة عددا من المسارات بغية العثور على الوثائق المفقودة وتوضيح أو تحديد مصيرها. ونحن على اقتناع بأن هذه الاستكشافات الإضافية لن تؤدي إلا إلى زيادة تعزيز مصداقية الجهود التي تبذلها حكومتنا.

ومن أجل زيادة التأكيد على نطاق جهودنا، أود أن أبرز بعض النتائج التي تحققت. ففي أعقاب الأفكار الجديدة التي حصلت عليها فرقة العمل، أجريت مقابلات مع ٦٩ شخصا وتم تفتيش بيوت وسيارات ومكاتب، والاستيلاء على المزيد من المواد. وأصدرت فرقة العمل لوائح اتهامات جنائية جديدة بحق تسعة أشخاص استنادا إلى أنهم قد قاموا بإتلاف أو إخفاء مواد المحفوظات، وبذا يصل عدد الأشخاص الذين وجهت بحقهم لوائح اتهام ١٣ شخصا، وعدد الأشخاص الذين أدينوا أربعة أشخاص.

وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ١٣ من تقرير المدعي العام (انظر S/2010/270، المرفق الثاني)، أود أن أبرز أن كرواتيا قد بدأت اتخاذ إجراءات جنائية بحق العديد من قوات الشرطة الخاصة بسبب جرائم مزعومة ارتكبت في قرية غروبوري في عام ١٩٩٥ في أعقاب عملية العاصفة. وقد تم نقل ملف المحكمة الكامل، وكذلك الاستكاملات اللاحقة، إلى مكتب المدعي العام.

القبض على الفارين المتبقين يشكل أكبر العقبات أمام الإغلاق المبكر للمحكمة.

وفيما يتعلق بولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن ولاية هذه المحكمة لا يمكن الإعلان عن إنجازها قبل أن يقدم للعدالة راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، وهما الفاران المتبقيان اللذان وجهت لهما لوائح الاتهام بارتكاب أبشع الجرائم التي ارتكبت في البوسنة والهرسك وكرواتيا، ولا سيما المذبحتان في صربيرينيتشا وفوكوفار.

إن كرواتيا، من ناحيتها - وهي من أوائل دعاة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - ترحب بإنجازات المحكمة التي أثبتت أن السلام والعدالة يكمل أحدهما الآخر. وما فتئت حكومة كرواتيا تلتزم التزاما ثابتا باستدامة دعمها الكامل الذي لا لبس فيه لجهود المحكمة لملاء ثغرة الإفلات من العقاب، مما سيعزز، بالتالي، سيادة القانون ويمهد السبيل إلى المصالحة والتعاون عبر إضفاء الطابع الفردي على المسألة الجنائية وإقامة العدالة وتحقيق كرامة الضحايا.

وكما أوضحت حكومة بلدي في مناسبات عديدة، تظل كرواتيا ملتزمة بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير قيد النظر، ظل المسؤولون على أرفع المستويات في بلدنا يجرون الحوار المباشر مع المدعي العام، بينما أبقّت وزارة العدل ومكتب المدعي العام لدولة كرواتيا على علاقات عمل وثيقة ومنتظمة ومكثفة مع مكتب المدعي العام لدى المحكمة.

ويُقدّر وفد بلدي تقييم المدعي العام براميرتز، الذي شدد فيه على التجاوب والتحسين العاملين في نوعية الأعمال التي اضطلعت بها سلطات كرواتيا. وفي الخريف الماضي، أنشأ رئيس الوزراء كوسور فرقة عمل خاصة من أجل

في ما يتعلق بالمسائل الطويلة الأمد مثل إدارة المحفوظات، وحماية الشهود وتنفيذ الأحكام. وفضلا عن ذلك، فإن مصداقية مثل هذه الآليات لتصريف الأعمال المتبقية جزء لا يتجزأ من الإرث التاريخي للمحكمة. ويحدو كرواتيا الأمل في أن يتمكن المجلس من توفير الحلول الدائمة وفي الوقت المناسب للمسائل المتبقية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بدوري أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وأود بداية أن أهنئ كلا رئيس ومدعي عام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، القاضي باتريك روبنسون والسيد سيرجي براميرتز، على جميع جهودهما والمهنية التي يتحليان بها باستمرار في عملهما وفي تقديم تقاريرهما. وعلى النحو الذي جرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فإن التعاون بين صربيا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المعروض في هذه التقارير يتفق مع تقييم صربيا لمستوى التعاون الذي تم التوصل إليه حتى الآن. وتقدر حكومتي حقيقة أن التقارير تتضمن وصفا دقيقا للجهود والإجراءات التي قامت بها صربيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير والإقرار بها من قبل القاضي روبنسون والمدعي العام براميرتز.

وما فتئت صربيا تواصل مساعيها لتنفيذ التزاماتها القانونية والأخلاقية فيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فلقد تمكنت من الاستمرار في مستوى التعاون الذي تحقق في عام ٢٠٠٩، وفقا لتوصيات المدعي العام الواردة في تقاريره السابقة. وليس هناك حاليا طلبات قائمة من أجل المساعدة بخصوص تقديم الوثائق، أو حماية

وفي السير على درب الدعم الكامل للمحكمة، نعمل على خدمة هدفنا المشترك لضمان المساءلة عن جميع الجرائم، بغية تحقيق العدالة والسلام والمصالحة، بصفة ذلك أفضل خارطة طريق لمستقبل الأمن والازدهار الدائمين في جنوب - شرق أوروبا. وفي الوقت الذي تشرع فيه المحكمة بتقليص عملها والانتهاء منه، فإن تعزيز العلاقات بين مكتب المدعي العام وسلطات الإدعاء العام الوطنية يتسم بمزيد من الأهمية. وتعزيز المهارات والقدرات على المستوى الوطني - الذي بواسطته نستمر في معالجة قضايا جرائم الحرب - يشكل بعدا بالغ الأهمية بالنسبة لإرث المحكمة.

إن كرواتيا عاقدة العزم على الاستمرار في بذل الجهود المحلية للمحاكمة على جرائم الحرب التي ارتكبت على أراضيها منذ ١٩٩١. ولتحقيق ذلك الهدف، فإنها لم تقم بتطوير علاقة عمل وثيقة مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فحسب، بل أخذت زمام المبادرة في تعزيز التعاون مع سلطات الإدعاء العام في المنطقة. وقبل فترة لا تزيد على بضعة أسابيع، استضافت كرواتيا، للمرة الثالثة، المؤتمر الإقليمي السنوي للمدعين العامين لبلدان يوغوسلافيا السابقة. وفي هذا السياق، نرحب أيضا بالمبادرات مثل المؤتمر المعني بإرث المحكمة، الذي عقد في شباط/فبراير هذا العام، بصفته فرصة لأخذ آراء وخبرات البلدان المتضررة بصورة مباشرة بعين الاعتبار، لا سيما في ما يتعلق بالمسائل التي لنا فيها مصلحة دائمة، مثل إدارة محفوظات المحكمة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أعبر عن تقدير وفدي الخالص للسفير ماير - هارتنغ، ممثل النمسا وزملائه الذين بذلوا، خلال الأشهر الـ ١٨ الماضية، جهودا حثيثة في توجيه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين، وبخاصة إنشاء آلية تصريف الأعمال المتبقية لتحل مكان المحكمتين. وهذه مسألة ذات أهمية مباشرة بالنسبة لبلدي والبلدان الأخرى المتأثرة بالولاية القانونية للمحكمتين، وبخاصة

وختاماً، أود أن أشدد مرة أخرى على التزام صربيا بالتعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتؤكد التقارير المعروضة على المجلس اليوم هذا الالتزام وتشهد على جدوى الجهود المشتركة للمضي قدماً بهذه العملية حتى نهايتها الناجحة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للإسهام في هذه المناقشة. وأود أن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لشهر حزيران/يونيه.

ويود وفدي أن يتقدم بالشكر لكلا رئيس ومدعي عام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقديم تقريريهما عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا (انظر S/2010/259). وأود أن أقر أيضاً بالجهود المفتوحة والبناءة التي يبذلها وفد النمسا بوصفه رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

ولا تزال حكومة رواندا ثابتة في التزامها بدعم استراتيجية الإنجاز لمحكمة رواندا، حسب ما دعا إليه القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وكما قلنا في السابق، فإننا نواصل تيسير الوصول دون أي قيود إلى شهود النفي والإثبات على السواء. ونساعد في انتقال الشهود إلى أروشا ومنها ونواصل كفالة أمن الشهود من خلال دائرة حماية الشهود في رواندا التي أنشئت بدعم من مكتب المدعي العام. وحكومة بلدي مستمرة في دعم التحقيقات التي بدأها كل من الادعاء العام والدفاع دون المساس بأي منها ويوجد مرفق احتجاز يفي بالمعايير التي حددها المحكمة ويستضيف حالياً أشخاصاً أدانتهم المحكمة الخاصة لسيراليون. ومن ثم، تؤيد حكومة بلدي الرأي المدروس القائل بأنه لم تعد هناك ذريعة لمنع

الشهود أو الوصول إلى محفوظات الدولة، ونواصل تقديم كامل المساعدة للدوائر الابتدائية، ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. ولذا ترى صربيا أن مستوى تعاونها مع المحكمة لا يزال عالياً.

أما بخصوص مسألة الفارين، فإن جهود الوكالات المشاركة في تعقبهم والقبض عليهم والتزامها ما برحت تبرهن على الإرادة السياسية لصربيا للاضطلاع بمسؤولياتها القائمة بشأن هذه المسألة. ويجري فعلاً تنفيذ اقتراحات المدعي العام وتوصياته الواردة في هذا التقرير. ونظراً للتنسيق الرفيع المستوى القائم بين جمهورية صربيا والمحكمة، يحدونا الأمل في أن يفضي هذا التحسن الإضافي في نمط البحث عن الفارين إلى النتائج التي تتطلع إليها صربيا والمحكمة على السواء.

وأود أن أشير هنا إلى أن البحث جارٍ بصورة يومية وأن سلطات جمهورية صربيا لن توقف هذه العمليات حتى يمثل كلا الفارين أمام العدالة. وتذكر صربيا أن اعتقال الفارين الاثنين المتبقين سيضع حداً لمخلفات الماضي التي ألفت عبئاً على كاهل تعافي المجتمع الصربي لبعض الوقت.

وتود صربيا أن تؤكد مجدداً على دعمها المستمر لاستراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بكاملها، بما في ذلك المسائل المتصلة بآلية تصريف الأعمال المتبقية ومكان المحفوظات بعد إغلاق المحكمة. وتتمسك صربيا بالموقف الذي نقلته إلى مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر وآذار/مارس ٢٠٠٩، وتؤكد مجدداً على اهتمامها القوي والمستمر بهذا الموضوع. وستظل رهن إشارة مجلس الأمن لإجراء المناقشات المحتملة في المستقبل بشأن هذه القضية وذلك للإسهام في تسوية هذه المسائل الهامة.

من تاريخنا. وهي ذات أهمية حيوية للحفاظ على ذكرى الإبادة الجماعية وسيكون لها دور حاسم في تثقيف الأجيال المقبلة لكفالة منع الإبادة الجماعية. ونقر بالمفاوضات الجارية في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين وسنواصل المشاركة في العملية لكفالة خروجها بنتيجة تستجيب لرغبة حكومة بلندا في استضافة المحفوظات المتبقية وتكفل إمكانية وصول المجتمع الدولي إليها.

ونتفق مع الرأي المعبر عنه في التقرير بأنه "يقتضي الالتزام باستكمال ولاية المحكمة أن تستمر كافة الجهود اللازمة لضمان اعتقال ما تبقى من الهاربين" (المرجع نفسه، الفقرة ٨٨).

أود أن أتطرق إلى مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى حكومة بلدي وهي: الميل المتزايد نحو إخفاء حقيقة الإبادة الجماعية التي وقعت ضد التوتسي في رواندا في عام ١٩٩٤ وإساءة تفسيرها وإنكارها صراحة من جانب فئة ممن ينتمون إلى الوسطين القانوني والأكاديمي وغيرهم من المرتبطين بارتكاب هذه الجرائم الأوسع من نوعها. إن محاولة تحريف التاريخ بخصوص الإبادة الجماعية التي وقعت للتوتسي في عام ١٩٩٤ وإنكارها، وهي إبادة جماعية أقر بها مجلس الأمن بإنشائه للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هما - بحسب رأينا - ليسا أمراً مداناً أخلاقياً فحسب ولكنهما يهددان أيضاً السلم والاستقرار المكتسبين بشق الأنفس والذين ينعم بهما الروانديون اليوم. وسنواصل، دون إجحاف، كفالة تقديم أي فرد ينخرط في تحريف التاريخ بخصوص الإبادة الجماعية للتوتسي في عام ١٩٩٤ أو إنكارها للعدالة وفقاً لالتزاماتنا الدستورية.

وبخصوص القضية التي أشار إليها رئيس المحكمة في ملاحظاته، أود أن أقول بشكل قاطع إن المتهم لم يكن موجوداً في رواندا لأسباب ذات صلة بالمحكمة وأن إلقاء

إحالة القضايا إلى رواندا وأنه في نظر الروانديين لا بد من إحالة القضايا إلى ولايتنا القضائية تحقيقاً لأهداف العدالة.

وتقرر حكومة بلدي بالجهود التي تبذلها المحكمة للامتثال لاستراتيجية الإنجاز وبهذا الخصوص، نرغب في إلقاء الضوء على النقاط التالية. إننا نرحب بجهود المدعي العام للاستمرار في التمكين من إحالة محاكمات ثمانية من الهاربين الـ ١١ الباقين إلى الولايات القضائية الوطنية وإصراره على أن يركز ذلك الجهد على رواندا، "وهي البلد الوحيد صاحب الولاية القضائية الوطنية الراغب حالياً في معالجة القضايا الثماني المخصصة للإحالة" (S/2010/259، الضميمة، الفقرة ٨٠). وفي ضوء التقدم الذي أحرزته حكومة بلدي، والذي بينته للتو، نتوقع الموافقة على طلبات إحالة القضايا.

ونخطط علماً بجهود المدعي العام في تعقب الهاربين الـ ١١ الباقين وبهذا الخصوص، ندعو جميع البلدان إلى إبداء التعاون اللازم لكفالة إلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة.

ونخطط علماً بالتوجيهين الإجراءيين اللذين أصدرهما الرئيس واللذين ينظمان حجم المذكرات القانونية الختامية وتوقيت تقديمها ويعالجان توقيت زيارات المعاينة والقيام بها. ونحث على الالتزام بهما بغية تسريع إجراء المحاكمات وكفالة الامتثال للمعايير الزمنية المتفق عليها.

ونرحب بجهود المحاكمة بشأن التواصل وبناء القدرات في رواندا ونشجع على الاستمرار فيها. غير أن هذه الجهود يتعين أن تكملها قرارات للمحكمة، ولا سيما بخصوص إحالة القضايا لكي يعتبرها الروانديون فعالة.

ونخطط علماً بالتقدم المحرز في أنشطة حفظ سجلات المحكمة. ونرغب في إعادة التأكيد على أننا نرى أنه ينبغي نقل محفوظات المحكمة إلى رواندا لدى انتهاء ولاية المحكمة. وهذا الاعتقاد مبني على أن هذه السجلات جزء لا يتجزأ

أتوقع من السيد جالو أن يشيد بكينيا، على هذه المبادرة على الأقل.

وفي هذا الصدد، نقدّر عمل رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ونشني عليهما للأسلوب الذي أدارا به شؤون محكمتيهما. لكن حكومة كينيا تود التعليق ببالغ القلق على الادعاءات المستمرة بأن الفار الرواندي فيليسيان كابوغا يختبئ في كينيا وأن الحكومة الكينية رفضت الاضطلاع بالتزاماتها كاملة فيما يتعلق بالقبض عليه. وتعرض كينيا بشدة على هذه الاتهامات المستمرة التي لا أساس لها بالتواطؤ في هذه المسألة. لم يتم تقديم أي دليل على أن كينيا تأوي السيد كابوغا. وعلى أي حال، ليس للجمهورية كينيا شيء تكسبه معنويا أو اجتماعيا - سياسيا أو اقتصاديا - بإيواء الفار المذكور، خاصة تربط كينيا ورواندا علاقات ممتازة للغاية.

لقد استمعت لمزاعم المدعي العام بأن كينيا لم تقدم دليلا على مغادرة كابوغا. أفترض أن هذا كان متوقعا، ربما، من وزارة الهجرة. لكنني، أعتقد أنه نظرا لإعلان كابوغا فارا - وكما يعرف المجلس، أعلنت الولايات المتحدة فوراً عن مكافأة قدرها ٥ ملايين دولار لأي شخص سواء يقبض عليه بنفسه أو يقدم دليلا يؤدي إلى القبض عليه - سيكون من الحق أن يتوقع أحد حقا أن كابوغا سيتوجه ويقدم نفسه إلى مسؤول هجرة، ويقول "أنا السيد كابوغا، وأريد أن أغادر"، ويتوجه إما إلى البرازيل أو إلى أي بلد قد يرغب التوجه إليه. من المرجح جدا أنه سيهرب عبر حدودنا المليئة بالثغرات ويختفي شأنه شأن الفارين الآخرين الهاربين.

وعلى نفس المنوال، يبدو أيضا ضربا من ضروب الخيال الزعم بأن كابوغا شوهد في كينيا وأن هناك دليلا دامغا على وجود كابوغا في كينيا. مرة أخرى، من المستحيل أن يتغاضى الكينيون، وأغليبتهم أناس فقراء، عن مكافأة

القبض عليه ليس له صلة من أي نوع بأنشطته مع المحكمة - وهو ما أقر به، بالمناسبة، المتحدث باسم المحكمة، رولاند أموسوغا، في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠. غير أن حكومة بلدي لا تعتزم التدخل في قدرة محامي الدفاع على تمثيل موكلهم بفعالية وكفاءة أو إعاقه ذلك.

وختاما، أود أنؤكد مجددا استمرار التزام حكومة بلدي بدعم المحكمة في إنجاز ولايتها بنجاح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

السيد كيمييا (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ، سيدي الرئيس، بتوجيه الشكر لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على دعوة كينيا إلى الاشتراك في جلسة المجلس اليوم. وعلى سبيل المقدمة، أنا فرانسيس كيمييا، الأمين الدائم لإدارة المقاطعات والأمن الداخلي في جمهورية كينيا.

وفي البداية، أود أنؤكد مجددا على أن كينيا نصير قوي للنظام القضائي الجنائي الدولي وتقوم بدور نشط فيه. ومن المهم أيضا، في سياق هذه المناقشة، إبراز الدور الذي اضطلعت به كينيا تاريخيا في المنطقة، وخاصة في توفير ملاذ آمن للاجئين من الدول المجاورة التي تزعزع استقرارها منذ السبعينيات من القرن الماضي وحتى الآن. واليوم، فإننا نستضيف ما يربو على ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ من الصومال والسودان وغيرهما من الدول والذين لم يعودوا بعد إلى بلدانهم. غير أننا نطالب دائما، بصفتنا حكومة، بأن يتصرف اللاجئون في إطار سيادة القانون - مع احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم بالطبع - وفي حالة اكتشاف عناصر إجرامية، فإننا سنرد في إطار قواعد القانون الدولي. ذلك ما يتعلق بالقبض على ١٤ شخصا جرى تسليمهم بالفعل إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل محاكمتهم. كنت

١٠٠ كيلومتر عن محل إقامة زميلي المدعي العام. وأشجعه على القيام بالمزيد من الزيارات بغية إمكان حسم هذه المسألة بسرعة. وربما يستطيع رفع تقرير إلى مجلس الأمن بشأن نتائجه الإيجابية حتى لا نخطر في لعبة تبادل اللوم، التي لا تساعد، في نهاية المطاف، المنطقة أو عملية العدالة لبلدنا. نعتقد أنه لا بد من القضاء على الإفلات من العقاب بأكمله. والواقع، أن أجهزة الأمن الكينية والرواندية تتعاون بشأن هذه المسألة، بما في ذلك عن طريق تفتيش الأماكن والتدقيق في الوثائق التي تعتبر ذات صلة.

لقد أنجزت حكومة كينيا الكثير من العمل بالتعاون مع وكالات التحقيق المعنية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نفسها وأجهزة الأمن الرواندية والتابعة للولايات المتحدة. وجرى بصفة منتظمة رفع نتائج هذه التحقيقات التعاونية إلى المحكمة. ونلاحظ مع شعور بخيبة الأمل أن المدعي العام لم يستكمل تقريره بشأن هذه المسألة.

وأود أنؤكد من جديد على بياناتنا السابقة إلى مجلس الأمن وأود أن أذكر فضلا عن ذلك أن كينيا قدمت الدعم والمساعدة الكاملين للمحكمة منذ إنشائها بشأن مسألة الإحالات، بما في ذلك البحث عن فيليسيان كابوغا. وما برحت كينيا تتعاون وتعمل بشكل وثيق مع المحكمة بغية تعقب وتوقيف وتسليم المشتبه بارتكابهم إبادة جماعية إلى المحكمة للمشول أمام العدالة. وكما قلت، في الواقع، جرى بالفعل توقيف ١٤ مشتبه به وتسليمهم للمحاكمة. وهذا أكبر عدد من المتهمين يجري توقيفه وتسليمه للمحكمة من جانب أي ولاية منفردة.

كما أن حكومة كينيا اضطلعت بدور رئيسي في تغيير أماكن إقامة وحماية شهود المحكمة وتسهيل نقلهم في محاولة لكفالة تحقيق أهداف العدالة بسرعة. وتحقيقا لذلك،

قدرها ٥ ملايين دولار، وكذلك الشأن بالنسبة للغرباء وقوات الأمن الدولية المشتركة العاملة في كينيا.

وفي البحث عن كابوغا، يلاحق المجتمعان المحلي والدولي وبرلماننا وزارتنا بغية ضمان الانتهاء من هذه المسألة مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهناك أيضا ضغوط وسائل الإعلام، حيث لدينا أعلى تركيز لوسائل إعلام المجتمع المدني في المنطقة: ونيروبي فيها أعلى تركيز. من المستحيل أن هذا الرجل يتجول في نيروبي ولم يعتقله أي شخص بصرف النظر عن المكافأة بمبلغ ٥ ملايين دولار، السارية حتى الآن.

وفي الواقع، ألقينا القبض على عدة أشخاص على زعم أنهم السيد فيليسيان كابوغا، لنكتشف أن هذه المزاعم خدع متعمدة لمجرمين تصوروا أنهم قد يحصلون على كل أو جزء من الـ ٥ ملايين دولار. أنفقت أجهزتنا الأمنية، بقيادة مفوض الشرطة نفسه، وبالتعاون مع وكالات أمنية دولية أخرى، ومكتب التحقيقات الاتحادي وقوات أخرى تعمل معنا، موارد هائلة للتوجه إلى مناطق بعيدة في كينيا بحثا عن هؤلاء المحتالين الذين يزعمون أنهم فيليسيان كابوغا، ليعودوا بعد أن يكتشفوا أنها كانت مجرد معلومات وهمية وأن عملياتهم راحت هباء. ووجهنا الدعوة إلى أجهزة أمنية دولية لمساعدة كينيا في البحث، ولا نتائج حتى الآن. كل ما نجده هو مزاعم واتهامات بأننا نأوي هذا الفار، كابوغا، الذي كما قلت، لا يمثل قيمة اجتماعية - اقتصادية أو سياسية أو إيديولوجية للبلد.

إن إشارات المدعي العام في تقريره هذا الصباح مماثلة في النطاق والمحتوى لما أصبح طقسا متكررا من طقوس البيانات التي تقدم إلى مجلس الأمن. لقد ورد في التقرير أن آخر بعثة للمدعي العام إلى كينيا كانت في آذار/مارس ٢٠٠٩. وكما يعرف الأعضاء، لا تبعد كينيا سوى

كما نريد نفي التأكيدات بأن طلبات لقيام المحكمة بزيارة كينيا قدمت إلينا ورفضت. لم نرفض أي طلبات من هذا النوع. ويمكن للمدعي العام وفريقه زيارة كينيا في غضون أقصر مهلة، بما في ذلك لدى مغادرتنا هذه الجلسة أو هذا المكان. إذا كان المدعي العام يود تحديد موعدا لزيارتنا، فهو موضع ترحيب، وله حرية أن يأتي ويقوم بعمله في كينيا في أي وقت. أريد أنؤكد له على التعاون الكامل لحكومة كينيا حتى يتسنى محو هذه المسألة من العملية، حتى تتسنى إقامة العدالة، وحتى يمكن أن تكون هناك نهاية لهذه المزاعم.

وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وكجزء من التزام كينيا المستمر وبدون تحفظ بالعمل مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أبرمت كينيا معاهدة لتسليم المجرمين مع جمهورية رواندا وهي تنص، في جملة أمور، على تسليم الروانديين المشتبه بارتكابهم الإبادة الجماعية. وقد تم التصديق على المعاهدة منذ وقت طويل وهي الآن سارية تماما. وتشدد المعاهدة على التزام كينيا بصورة جدية بإلقاء القبض على جميع مقترفي مختلف الجرائم التي تناولها المعاهدة وتسليمهم إلى رواندا لتقديمهم إلى العدالة.

ولا يزال المحققون الكينيون، إلى جانب الأجهزة الأمنية الرواندية، والولايات المتحدة الأمريكية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا وغيرهم من الشركاء الآخرين، يواصلون التعاون بحثا عن فيليسيان كابوغا. وبالتالي، من السابق لأوانه أن يطلب المدعي العام إلى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إبلاغ مجلس الأمن بعدم تعاون كينيا المزعوم مع المحكمة.

وفي الختام، أود أنؤكد للمجلس مجددا التزام كينيا الثابت بالتعاون التام مع المحكمة والمجلس دعما للعدالة الجنائية الدولية.

استغلت الحكومة، موارد هائلة في صورة مواد ومعدات وأفراد. وفي الواقع لدينا فرع للشرطة مكرس لهذه المسألة.

وفي عام ٢٠٠٧، شكلت حكومة كينيا فريق تحقيق مشتركاً للبحث عن فيليسيان كابوغا وتوقيفه، فضلا عن تعقب أصوله وحساباته المصرفية، بما في ذلك تلك الخاصة بالمرتبطین به في كينيا. واضطلع هذا الفريق بولايتيه وقدم تقارير دورية عن استنتاجاته لكلتا الحكومة الكينية والمحكمة. ومن بين استنتاجات الفريق أن زوجة فيليسيان قامت باستثمارات عقارية وأن الإيجارات المحصلة تودع في مؤسسة مالية محلية. وكشفت المزيد من التحقيقات أن هذه الأموال يجري تحويلها وإضافتها إلى حساب مصرفي باسم الزوجة في بلجيكا، حيث تقيم زوجة كابوغا وأطفاله ويحملون جوازات سفر بلجيكية. واستصدر النائب العام لكينيا على الفور أوامر من المحكمة العليا بتجميد الحساب المصرفي في كينيا. وفي الوقت الذي نتكلم فيه الآن، تطعن الزوجة في قرار بتجميد الحساب المصرفي، ولا يزال الأمر أمام المحكمة.

وواصل المحققون الكينيون والتابعون للمحكمة متابعة معلومات بشأن مزاعم برؤية المتهم الفار في أجزاء مختلفة من كينيا. وجرى القيام بتحقيقات فورية ولم تنمر عن شيء. وكما ذكرت، فإن المحكمة على علم تام بكامل التفاصيل المتعلقة بالتحقيقات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الكينية. ويواصل فريق التحقيق المشترك الاضطلاع بولايتيه بدعم كامل من الحكومة الكينية.

ونظرا لما قلت، ترى كينيا أن الاتهامات المتواصلة بالتراخي في توقيف فيليسيان كابوغا مضللة وآثمة ومفتقرة إلى الموضوعية. وفي هذا الصدد، نحث المحكمة ووكالات التحقيق الدولية على توسيع نطاق البحث عن فيليسيان كابوغا ليشمل ولايات سلطة أخرى خارج كينيا.

ومنذئذ، أرسلتُ العديد من الطلبات للحصول على المعلومات. ولم أتلُق أي استجابة. ولم يتم تقديم المعلومات. وطلبت أن أبلغ بالموعد الذي يمكن فيه للمحققين لدينا الذهاب إلى نيروبي للعمل مع الشرطة الكينية والنظر في السجلات المتعلقة بكابوغا، لكننا لم نتلق أي استجابة. والواقع أننا أرسلنا آخر طلب لدينا في آذار/مارس لعقد اجتماع مع وزير الخارجية. وقد أرسل الطلب في مذكرة شفوية عن طريق وزارة الخارجية في كينيا. وتوبعت برسائل تذكيرية لم تتم الاستجابة لأي منها. وبالتالي، تدهشني بعض الشيء الادعاءات الموجهة الآن إلينا.

بيد أنني أرحب بتأكيد ممثل كينيا استعداد سلطات بلده لمواصلة المناقشة بشأن هذا الموضوع وترحيبه بزيارتنا إلى نيروبي بغية مناقشته معها. وأود أن يتم توجيه تلك الدعوة وأن نتمكن من الحصول على استجابة السلطات الكينية، للترحيب بنا في نيروبي في موعد سنتفق عليه لاحقاً بغية مناقشة هذه المسألة المحددة ولكي توافينا بما وعدت به منذ العام الماضي من معلومات عن فيليسيان كابوغا.

وقد قبلنا الدعوة التي وجهت إلينا لزيارة نيروبي، غير أننا نود أن يتم تأكيدها وتحديد مواعييدها النهائية، حتى يتسنى ترتيبها. وأتطلع إلى عقد هذا الاجتماع، غير أنه من الواضح، كما تبين ذلك الأدلة المعروضة على المجلس، من البديهي أن كابوغا كان في كينيا لوقت طويل للغاية. والقول الآن إنه قد غادر البلد اعتراف بتلك الحقيقة ذاتها. كما تدل على تواجده في البلد، مثلما يرد ذلك في الملف المعروض على المجلس، أدلة الإثبات بالوثائق والمستندات المتعلقة بتأشيرات سفره ورخصه وتسجيل أعماله التجارية وما إلى ذلك، علاوة على اضطرار وزير العدل في كينيا إلى اللجوء إلى المحكمة لمحاولة مصادرة أحد الممتلكات المسجلة باسم كابوغا في نيروبي. وكل هذه الأمور تؤيد تأكيدنا بأنه عاش في كينيا وكانت لديه أعمال تجارية في ذلك البلد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة إلى السيد جالو للرد على ما أدلي به من تعليقات.

السيد جالو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والممثلين أمام المجلس على تعليقاتهم ودعمهم لعمل المحكمتين. وسأكتفي برد موجز على ملاحظات ممثل كينيا بشأن قضية فيليسيان كابوغا.

لقد أشدنا في مناسبات عديدة بحكومة كينيا على تعاونها معنا في إلقاء القبض على ١٤ هارباً وتسليمهم. وهذه حقيقة، والوثيقة الموزعة على أعضاء المجلس (S/2010/259) تشير إلى أن كينيا تعاونت معنا في الماضي على إلقاء القبض على ذلك العدد من الهاربين وتسليمهم. ولا نزال ممتنين لذلك. غير أنه من الجدير بالذكر أنه أثناء القبض على أولئك الأشخاص، كان فيليسيان كابوغا أيضاً في نيروبي، وكان من بين الذين كان يتعين القبض عليهم وتسليمهم في الوقت ذاته، بيد أنه تمكن من الفرار.

وبإيجاز، عقدت في العام الماضي اجتماعاً مع وزير الداخلية والأمن القومي في كينيا، الذي يمثل الممثل الحاضر معنا هنا، فهو أحد أفراد مكتبه. وحضر ذلك الاجتماع أحد ممثلي الأمين العام. واتفقنا في ذلك الاجتماع في نيروبي، على المعلومات التي طلبناها.

أولاً، وبما أن الكينيين يقولون إنه غادر البلد، مما يشكل اعترافاً من لدنهم بأنه كان متواجداً هناك، كان عليهم أن يوافونا بمعلومات عن ظروف مغادرته. ثانياً، كان عليهم أن يسمحوا للمحققين لدينا ولأفراد الشرطة الكينية، الأعضاء في فرقة العمل المشتركة، بالإطلاع على الملفات الحكومية المحددة التي تتضمن المعلومات بشأن كابوغا. وكان عليهم أن يقولوا إنهم سيتخذون المزيد من الخطوات فيما يتعلق بممتلكاته وحساباته المصرفية. ذلك هو ما اتفقنا عليه في الاجتماع.

وأود أن أشكر مرة أخرى، باسم المجلس، الرئيس روبنسون، والرئيس بايرن، والمدعي العام براميرتز والمدعي العام جالو على عروضهم أمام المجلس اليوم.
رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

وينبغي أن نمضي الآن قُدمًا لنكفل تنفيذ الاتفاق الذي أبرمناه في العام الماضي لموافاتنا بالمعلومات التي وصفتها. وأتطلع إلى أن تقوم السلطات الكينية فعلاً بتنفيذ قرارها لعقد اجتماع معنا بغية مواصلة مناقشته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون

آخرون في قائمتي.